بلاغةُ الحذفِ في القرآن الكريم

م.د. بشير محمود فتّاح
معهد إعداد المعلّمين
الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٣/١/١٥ ..... تاريخ قبول النشر: ٢٠١٤/٢/٢٧

ملخص البحث:

يعدّ الحذف ظاهرة بارزة في اللغة العربية نحواً ومعنى ، وذلك لاقتضائه وتوقفه على أمرينِ وجود قرينة تدل على المحذوف ، ووجود المرجّح له .

فأما الأمر الأول فمرجعه إلى علم النحو ؛ إذ لا يصحّ الحذف أبداً إلا بتوافر القرائن عليه، وأما الأمر الآخر فمرجعه إلى المعنى ؛ لأنه لا يكون حذف من دون توافق معه .

ولعل كلا الأمرين معتمد في بحثنا هذا ؛ لأننا بصدد توجيه المتغيرات النحوية نحو المعنى، ويمكن القول إننا لا ندرس الحذف مثلما ورد عند البلاغيين فحسب ، إذ درسوه بوجه عام، بل ندرس المواضع التي نصّ النحاة على وجود حذف فيها دراسة معنوية ، سواء أكان الحذف واجباً أم جائزاً ، وسواء أكان المحذوف عمدة أم فضلة في الكلام .

إنّ علامة الإعراب قد تكون قرينة مهمة على نوع المحذوف اسماً كان أو فعلاً ، فإن لكل ذلك صلة بالمعنى وأثراً في البيان ، فالاسم – مثلاً – إن كانت علامته رفعاً طلب تقديراً مختلفاً عمّا يطلبه الاسم المنصوب ، وأعني بذلك أن تعيين المحذوف أمر تفرضه قرائن النحو ، ويطلبه المعنى والسياق ، فلكل قرينة وتقدير ضرب من المعنى ، وليس الأمر بينهما سواء .

ولم يفرّق النحاة بين تقدير الاسم والفعل فحسب ، بل فرقوا أيضاً بين فعل وفعل آخر دلالة ومعنى ، مبيّنين ما في اللغة من نظام يقتضي في الأصل ذكر أطراف البنية النحوية ذكراً مفصلاً ، فإذا ما سقط شيء منها فذلك اعتماد على دلائل الحال أو المقال .

وهذا أمر ينقض رأي المنكرين لفكرة الحذف عند النحاة ، وعدها فكرة خاطئة – ولا سيما فيما ذهبت إليه المدرسة البنيوية والمنهج الوصفي ومن تبعهم بوجه عام ، فما ذهب إليه هؤلاء مردود بتلك الإشارات النحوية التي لم تكن قائمة على التوهم – كما زعموا – بل هي قائمة على شيء ملموس من واقع اللغة نحواً ومعنى .

وسندرس الحذف في القرآن الكريم دراسةً بين النحو والمعنى مقسمينَ إيّاه على أربعة مباحث: المبحث الأول : حذف العمدة ويشتمل على : حذف المبتدأ ، وحذف الخبر ، وحذف

الفعل، وحذف الفاعل ، وسيأخذ النصيب الأكبر من بحثنا هذا، والمبحث الثـاني : حـذف بعـض العناصر المتلازمة كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وحذف الموصوف وحذف الصفة وحذف جملة جواب الشرط ، والمبحث الثالث : حذف الفضلة ويشتمل على حـذف المفعـول بـه وحذف الحال وحذف التوكيد ، والمبحث الرابع : حذف الحروف ، يسبق ذلك كلّه تمهيـد مـوجز نتناول فيه معنى الحذف لغةً واصطلاحاً ، والأدلة على الحذف وشروطه ، ومزاياه ، وفي خاتمـة البحث نوجز النتائج التي يتمخّض عنها ، ونريد إيصالها إلى القارئ .

Rhetoric of Omission in the Holy Qura'n

Lect. Dr. Basheer Mahmoud Fattah
Teachers Training Institute
Mosul

Abstract:

Omission is an obvious phenomenon in Arabic regarding grammar and meaning because it requires two things: the existence of clue that refers to the omitted and the existence of the probable. The first thing is back to grammar that omission is never true unless the clues are availabile. The other thing back to meaning because there is no omission without compatibility and both things are studied in this research. The case endings may be an important clue of the omitted noun or verb that all of this has a relation to meaning and an effect in speech. Grammarians have not differentiate between noun and verb but between a verb and another regarding semantics and meaning explaining the linguistic system which requires mentioning the grammatical structure and if something is dropped from it depending on the circumstance or speech evidences: There are expressions which are used together and no one exists without the other like construct noun phrase, modified and modifier, conditional sentence and apodosis, that needs estimation when omitted .

Whatever the situation is, we will study omission in the Holy Qura'n regarding grammar and meaning in four sections: the first section: the central omission which will be disussed in length in this research, the second section: omission of some accompanying elements, the third section: omission of what is left, and the fourth section: omission of letters. Before these sections , there is a brief preface that studies the meaning of omission regarding language and expressions, the proofs of omission and its conditions and qualifications, the research has a conclusion in which a summay of will be presented.

التمهيد

الحذف تعريفه ، وأدلته وشروطه ، ومزاياه

الحذف في اللغة : الإسقاط ، يقال : حَذَفَهُ ، يَحْذِفُهُ ، حَذْفاً : أَسْقَطَهُ ، وحَذَفَهُ من شَعَرِهِ : إذا أَخَذَهُ ، وكذا من ذَنَبِ الدَّابَّةِ ، وحَذَفَهُ حَذْفاً : قَطَعَهُ من طَرَفِهِ ، والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعَرَ من ذلكَ ، وحذفه بالعصا : ضَرَبَهُ ، ورَمَاهُ بِها ، ويُقَال : هم ما بَيْنَ حاذِفٍ وقَاذِفٍ : الحَاذِفُ بالعَصَا ، والقَاذِفُ بالْحَجَرِ ، وفي المَثَلِ : إيَّايَ وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ، حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ عن العَرَبِ ، أَي : وأَن يَرْمِيَهَا أَحَدٌ ، وذلكَ ؛ لأَنَّهَا مَشْؤُومَةٌ يُتَطَيَّرُ بالتَّعَرُّضِ لها ، فالحَذْف يُسْتَعْمَلُ في الضَّرْبِ والرَّمْيِ معاً ، والحَذْفُ : الرَّمْيِ عَن جانبٍ ، والضَّرْبُ عَن جانبٍ أيضاً ، وحَذَفَ في مِشْيَتِهِ : إذا حَرَّكَ جَنْبَهُ وعَجُزَهُ ، وحَذَفَ : إذَا تَدَانَى خَطْوُهُ ، ومن المَجَازِ : حَذَفَ فُلاناً بِجَائِزَةٍ : إذا وَصَلَهُ بِهَا ، وحذف السَّلاَمَ حَذَفاً : خَفَّفَهُ ، ولم يُطِلِ الْقَوْمَ بهِ ، وهو مَجَازٌ أَيضاً[1]

الحذف اصطلاحاً :

من سنن العربيّةِ وأساليبها الحذفُ والاختصارُ[2] ، "ويعني أي نقص في الجملةِ النواة التوليدية الاسميّة أو الفعليّة ، لغرضٍ في المعنى ، وتبقى الجملةُ تحملُ معنى يحسنُ السكوت عليهِ ، وتحمل اسمها الذي كانَ لها قبلَ أن يجري عليها التحويل"[3] ، وتلجأ إليهِ العربُ في مواضعَ كثيرةٍ ، يقولُ سيبويه : "وما حذفَ في الكلامِ لكثرةِ استعمالِهم كثيرٌ"[4] ؛ وذلكَ لأغراض بلاغيّةٍ متعددةٍ ، وفوائد كثيرة[5] ، "وهو بابٌ دقيقُ المسلكِ ، لطيفُ المأخذِ ، عجيبُ الأمرِ ، شبيهٌ بالسحرِ ، فإنّكَ ترى بهِ تركَ الذكرِ أفصحَ من الذكرِ ، والصمتَ عن الإفادةِ أزيدَ للإفادةِ ، وتجدك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبن ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر"[6] .

---

(1) ينظر : مقاييس اللغة – ابن فارس : ٨٧/٦ ، وأساس البلاغة – الزمخشري : ٦٦٦ ، ولسان العرب – ابن منظور : ٣٩/٩ ، وتاج العروس شرح جواهر القاموس – محمد مرتضى الزبيدي : ١٢١/٢٣ .

(2) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها – أحمد بن فارس : ٢٠٥ .

(3) في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) – خليل أحمد عمايرة : ١٣٤ ، وينظر : البلاغة فنونها وأفنانها– د. فضل حسن عباس: ٤٥٩ .

(4) الكتاب : ١٣٠/٢ .

(5) البُرهان في علوم القرآن – بدرالدين الزركشي : ١١٩/٣–١٢٠ .

(6) دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجانيّ : ١٦٢ .

شروط الحذف وأدلته :

للحذف شروط وأدلة عدة منها[1] :

الدليل الحالي: نحو: ﴿قَالُوا سَلاماً﴾ (هود:٦٩) ،أي سلمنا سلاماً أو المقالي نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾ (النحل:٣٠) أي أنزل خيراً .

ومن الأدلة : العقل ؛ إذ يستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف ثم تارة يدلّ على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه بل يستفاد التعيين من دليل آخره نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة:٣) ، فإن العقل يدل على أنها ليست المحرمة لأن التحريم لا يضاف إلىها ، وإنما هو والحل يضافان إلى الأفعال ،فعلم بالعقل حذف شيء وأما تعينه وهو التناول فمستفاد من الشرع .

وتارة يدل على التعيين العادة نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ (يوسف:٣٢)، دلَّ العقل على الحذف؛ لأن يوسف عليه السلام لا يصح ظرفاً للوم ثم يحتمل أن يقدر "لمتنني في حبه" لقوله: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً﴾ (يوسف:٣٠)، وفي مراودتها لقوله: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا﴾ (يوسف:٣٠)، والعادة دلّت على الثاني لأن الحبّ المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة لأنه ليس اختيارياً بخلاف المراودة للقدرة على دفعها.

ومن الأدلة على أصل الحذف العادة بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف نحو: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاتَّبَعْنَاكُمْ﴾ (آل عمران :١٦٧) أي مكان قتال والمراد مكاناً صالحاً للقتال وإنما كان كذلك لأنهم كانوا أخبرَ الناسِ بالقتال ويتعيرون بأن يتفوهوا بأنهم لا يعرفونه فالعادة تمنع أن يريدوا: "لو نعلم حقيقة" القتال فلذلك قدره مجاهد "مكان قتال" ويدل عليه أنهم أشاروا إلى النبي ﷺ ألّا يخرج من المدينة ، والبادي لنا أنّ هذا التقدير فيه نظر ؛ لأنّ القائلين كانوا يعرفون مكان القتال .

ومنها الشروع في الفعل نحو"بسم الله" فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له فإن كانت عند الشروع في القراءة قدرت "أقرأ" ، أو الأكل قدرت "آكل" ، وعلى هذا أهل البيان قاطبة خلافاً لقول النحاة إنه يقدر "ابتدأت" أو "ابتدائي كائن بسم الله" ، ويدلّ على صحة الأول التصريح به في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ (هود:٤١).

ومن الأدلة الصناعة النحوية كقوله تعالى : ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (القيامة:١) ، والتقدير "لأنا أقسم" لأن فعل الحال لا يقسم عليه وفي: ﴿قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ (يوسف:٨٥)، والتقدير "لا تفتأ" ؛ لأنه لو كان الجواب مثبتاً دخلت اللام والنون ، ولا بد من تقدير (لا) في مثل هذا التركيب[2] ، ومن شروط الحذف : ألا يكون المحذوف كالجزء ومن ثم

---

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن :٣/ ١٠٨-١١٥ ، والإتقان في علوم القرآن – جلال الدين السيوطي : ٣/١٩٥-٢٠١.

(2) ينظر : المقرّب– ابن عصفور : ١٠٣ ، ومعاني النحو – د. فاضل صالح السامرائي : ٢٦٢/١ .

لم يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها ، قال ابن هشام الأنصاري: "وأما قول ابن عطية في قوله:﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ (الجمعة:٥) ، إنّ التقدير "(بئس المثل مثل القوم) فإن أراد تفسير الإعراب وأن الفاعل لفظ (المثل) محذوفاً فمردود ، وإن أراد تفسير المعنى وأن في (بئس) ضمير المثل مستتراً فسهل"[١] .

ومن شروط الحذف أيضاً : ألا يكون مؤكداً ؛ لأن الحذف مناف للتأكيد إذ الحذف مبني على الاختصار ، والتأكيد مبنى على الطول ومن ثم ردَّ الفارسي على الزجاج في قوله في ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه:٦٣)، إن التقدير "إن هذان لهما ساحران"، فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت.

ومن شروط الحذف أيضاً: ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر ، ومن ثم لم يحذف اسم الفعل لأنه اختصار للفعل ، وألا يكون عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار والناصب للفعل والجازم إلا في مواضع قويت فيها الدلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل فسهل الحذف[٢].

مزايا الحذف

من مزايا الحذف : وجازة العبارة وامتلاؤها، ثم ترويقها وتصفيتها وصيانتها، ثم بناؤها على إثارة الحس، والفكر حين تعول على النفس، والخيال في ملء جزء المعنى الذي لم يذكر لفظ دال عليه ، وبعد هذه المزايا العامة للحذف يبدو وراء كل تعبير سرّ خاصّ به ، ولا نستطيع أن نحدد أسرار الحذف ؛ لأن هذه الخصائص مظاهر لاختلاف المقامات والأحوال ، ووظيفتها في الكلام هي جعله مطابقاً لمراد المتكلم وافياً بغرضه مبيناً عن نفسه ، ومقامات الكلام متفاوتة تفاوتا يفوق الحصر، والأغراض تعدد بتعدد ما يعتور النفس من أفكار وأحوال ، نقول هذا ونكرره ليتبين أن كلّ ما سنذكره في هذا البحث ليس إلا أنماطاً أوردتها على سبيل المثال لنهتدي بها في دراسة الأساليب، وتفهم أسرارها ، أشرت إلى أن الحذف يكون لتصفية العبارة، وترويق الأسلوب من ألفاظ يفاد معناها بدونها لدلالة القرائن عليها، وأن هذا الاختصار، وحذف فضول الألفاظ يجري مجرى الأساس الذي بنيت عليه الأساليب البليغة، ولذلك نجد البلاغيين يذكرون من أغراض الحذف في كلِّ جزء من أجزاء الجملة، الاختصار ويتبعونه بقولهم: "والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر"، وهي عبارة دقيقة وصادرة عن تفكير صادق ؛ لأنه ذكر الكلمة التي يدل عليها سياق الكلام فيه ثقل، وترهل في الأسلوب، وهي شبيهة بالبعث وليست عبثاً؛ لأنّها جزء من الكلام، وذكر جزء الكلام لا يكون عبثاً ، ولذلك جاء قولهم بناء على الظاهر أي لا في حقيقة الأمر؛ لأننا عند التحقيق لا نسميه عبثاً.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢٩٢/١ .

(٢) ينظر : الخصائص – ابن جني : ٣٦٣/٢ .

ومقصد آخر تراه وراء كل حذف، هو بعث الفكر وتنشيط الخيال، وإثارة الانتباه؛ ليقع السامع على مراد الكلام، ويستنبط معناه من القرائن والأحوال، وخير الكلام ما يدفعك إلى التفكير ، يستفز حسك وملكاتك ، وكلما كان أقدر على تنشيط هذه القدرات كانَ أدخل في القلب ، وأمسّ بسرائر النفس المشغوفة دائما بالأشياء التي تومض ولا تتجلى ، وتتقنع ولا تتبذل[1].

المبحث الأول
حذف العمدة
المطلب الأول : حذف المبتدأ :

ذهبَ النحاة إلى عدّ المبتدأ عمدة ؛ لتوقف فائدة الجملة التامة عليه ، ولكونه ركناً رئيساً فيها ولذا صار لزاماً تقديره إن كان محذوفاً ، ولقد تتبع النحاة مواضع حذفه فرأوها واجبة تارة ، وجائزة تارة أخرى .

حذف المبتدأ وجوباً :

يُحذف المبتدأ وجوباً في عدة مواضع ، منها :

– النعت المقطوع إلى الرفع ، في مدح نحو : (مررت بزيد الكريمُ) أو ذم نحو : (مررت بزيد الخبيثُ) أو ترحم نحو : (مررت بزيد المسكينُ) فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً تقديره (هو الكريم ، وهو الخبيث ، وهو المسكين) [2] ، ويمكن القول ، إن هذا القطع وتحول الإعراب ظاهرة بارزة في النحو العربي تنبه الأذهان ، وتستدعي اهتمامها ؛ لأنه تحول من دون سبب ظاهر فيه ، فلو ذكر الاسم المبتدأ ما بقي من تلك المزية شيء ؛ لأنّ الجملة بهما ستكون تامة الطرفينِ ، وليس فيهما ما يدعو إلى التنبيه ، بخلاف قطع النعت عن منعوته إلى الرفع من دون ذكر مبتدأ معه ، فإنه يستلزم الاهتمام به والتنبيه عليه بحد ذاته مع بقاء فائدته ودلالته السابقة أيضاً.

وهناك في وجوب الحذف علة أخرى ، وهي أن ذكر المبتدأ يكَوِّن مع الخبر جملة تامة الطرفين، فلا يصحّ وصف المعرفة بها إلا بواسطة الاسم الموصول ؛ لأنّ الجمل في الأصل نكرات، فلا يصح القول : (مررت بزيد هو المسكين) بل يقال : (مررت بزيد الذي هو مسكين)، وهذا ما يتنافى وفائدة الاهتمام بالنعت بحد ذاته ؛ بسبب ما في الكلام من إطناب ، بخلاف حذف المبتدأ والاقتصار على الخبر، فلا مشكل في وقوعه بعد المعارف ، فضلاً عما فيه من دلالة على أصله وهو النعت ثم التحوّل إلى الإخبار .

وهناك مواضع أخر ، ذهب بعض النحاة إلى وجوب حذف المبتدأ فيها ، غير أن نحاة آخرين ذهبوا إلى خلاف ذلك فجعلوا المذكور مبتدأ والمحذوف خبراً ، ومن هذه المواضع :

---

[1] ينظر : خصائص التراكيب – دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : د. محمد أبو موسى : ١١٥ .

[2] ينظر : الكتاب : ٦٢/٢ – ٦٣ ، وشرح ألفية ابن مالك – ابن عقيل : ٢٥٥/١ .

– أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب فعله [١] نحو قوله تعالى : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف:١٨) خبر مبتدأ محذوف دل عليه السياق، أي فأمري صبر ، نائب مناب اصبر صبراً جميلاً ، عدل به عن النصب إلى الرفع للدلالة على الثبات والدوام ، ويكون ذلك اعتراضاً في أثناء خطاب أبنائه ، أو يكون التقدير: اصبر صبراً جميلاً ، على أنه خطاب لنفسه ، ووصف (جَمِيلٌ) يحتمل أن يكون وصفًا كاشفاً ؛ إذ الصبر كله حسن دون الجزع ، ويحتمل أن يكون وصفاً مخصصاً ، وقد فسّر الصبر الجميل بالذي لا يخالطه جزع ، والجمال: حسن الشيء في صفات محاسن صنفه ، فجمال الصبر أحسن أحواله ، وهو أن لا يقارنه شيء يقلل خصائص ماهيته ، والتعبير في غاية البلاغة ؛ لأن يعقوب عليه السلام كان واثقاً بأن أبناءه كاذبون في الصفة وواثقاً بأنهم ألحقوا بيوسف عليه السلام ضراً[٢].

– أن يكون الخبر صريحاً في القسم [٣] نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الحجر:٧٢) أي "يتحيرون ، فكيف يقبلون قولك ويصغون إلى نصيحتك ، والخطاب لرسول الله ﷺ، أقسم بحياته وما أقسم بحياة أحد قطّ كرامة له ، والعَمر والعُمر واحد ، إلا أنهم خصوا القسم بالمفتوح لإيثار الأخف فيه ؛ وذلك لأن الحلف كثير الدور على ألسنتهم ، ولذلك حذفوا الخبر، وتقديره: لعمرك مما أقسم به ، كما حذفوا الفعل في قولك : بالله "[٤] ، فالعمر – بفتح العين وسكون اللام – أصله لغة في العمر بضم العين، فخص المفتوح بصيغة القسم لخفته بالفتح ، وإذا دخلت عليه لام القسم رفعوه على الابتداء محذوف الخبر وجوباً ، والتقدير: لعمرك قسمي ، وهو من المواضع التي يحذف فيها الخبر حذفاً لازماً في استعمال العرب اكتفاء بدلالة اللام على معنى القسم.

حذف المبتدأ جوازاً :

أما حذف المبتدأ جوازاً ، فله مواضع عدة ، ولا خلاف بين النحاة فيها ، ويمكن القول إن في هذا النوع من الحذف علة نحوية رئيسة هي تقدم ما يدل على المحذوف ، مما أغنى عن ذكره إيجازاً واختصاراً ، فضلاً عن علل معنوية أخرى نتبينها من خلال المواضع الآتية :

---

[١] ينظر : الكتاب : ١/١٧٥ .

[٢] ينظر : التحرير والتنوير – محمد الطاهر بن عاشور : ١٢/٣٧–٣٨ .

[٣] ينظر : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك – الأشموني : ١/١٠٩ .

(٤) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – الزمخشري : ٢/٥٤٧ .

ـ في جواب الاستفهام :

يحذف المبتدأ من جملة جواب الاستفهام اعتماداً على الدليل اللفظي الذي تقدّمه في جملة الاستفهام [١] ، فالعلة النحوية الرئيسة في حذفه هي تقدم ما يدل عليه ، أما العلة المعنوية فمختلفة حسب اختلاف المعنى والسياق ، ومما ورد على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ۞ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ ﴾ (الحطمة:٥-٦) ، فـ(نار الله) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي) وقد حذفَ للدلالة عليه في جملة الاستفهام ، فضلاً عما فيه من دلالة على التفخيم والتهويل لما يستفهم عنه ، من حيث التعجيل بذكره وجعله أول ما يطرق الأسماع ، إنَّ حذف المبتدأ حقق فائدة تتمثّل في "اتحاد في الصورة كأنه تعالى يقول إن كنت همزة لمزة فوراءك الحطمة ، والثاني أن الهامز بكسر العين ليضع قدره فيلقيه في الحضيض فيقول تعالى وراءك الحطمة ، وفي الحطم كسر فالحطمة تكسرك وتلقيك في حضيض جهنم ، لكن الهمزة ليس إلا الكسر بالحاجب أما الحطمة فإنها تكسر كسراً لا تبقي ولا تذر ، والثالث أن الهماز اللماز يأكل لحم الناس والحطمة أيضاً اسم للنار من حيث إنها تأكل الجلد واللحم ، ويمكن أن يقال ذكر وصفينِ (الهمز واللمز) ثم قابلهما باسم واحد وقال خذ واحداً مني بالاثنينِ منك فإنه يفي ويكفي ، فكأن السائل يقول كيف يفي الواحد بالاثنين ، فقال إنما تقول هذا لأنك لا تعرف هذا الواحد ،أما قوله تعالى (نَارُ اللَّهِ) فالإضافة للتفخيم أي هي نار لا كسائر النيران الْمُوقَدَة التي لا تخمد أبداً أو الْمُوقَدَة بأمره أو بقدرته ، ومنه قول علي عليه السلام : (عجباً ممن يعصي الله على وجه الأرض والنار تسعر)" [٢] ، إنّها صورة تبعث الرعب في النفس ، وتحرّك الوجدان ، وتملأ القلب خوفاً من خالق النار التي يُعذَّبُ بها المعرضون عن منهج الله سبحانه وتعالى .

وقد يكون هناك مسوغ آخر يزيد من قوة الحذف وهو المسوغ اللفظي ، وأعني به وقوع اللفظ في جملة الاستفهام ضميراً لتقدم ما يعود عليه – مما يجعل ذكر المبتدأ ضميراً أيضاً ، وهذا يؤدي إلى نوع من الثقل في نطقه ، فيحذف تخفيفاً ورفعاً لهذا الثقل ، فضلاً عن العلل الأخر من نحو وبيان ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ۞ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ ۞ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ (القارعة:٨-١١)، فوقوع المستفهم عنه ضميراً يُعدّ مسوغاً آخر من مسوغات حذف المبتدأ من جملة جواب الاستفهام ، ففرق كبير في النطق وجزالة التعبير بين ما عليه الآية وذكر المبتدأ فيقال – مثلاً – (وما أدراك ما هي ، هي نَارٌ حَامِيَةٌ) ، "والمعنى أن سائر النيران بالنسبة

---

[١] ينظر : الكتاب : ٤٩٩/٣ ، والأصول في النحو – ابن السراج : ٧٠/١ ، وشرح الكافية الشافية – ابن مالك : ٣٥٣/١ .

[٢] مفاتيح الغيب – فخر الدين الرازي : ٨٩/٣٢ .

إليها كأنها ليست حامية ، وهذا القدر كاف في التنبيه على قوة سخونتها نعوذ بالله منها ومن جميع أنواع العذاب"[1] .

أما ذكر (المبتدأ) في جواب الاستفهام ؛ فيأتي على أصله لغةً ونحواً ولكنه مع ذلك لا يخلو من دلالات وأغراض ، كـ(التأكيد والاهتمام) ومما جاء أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ۞ قَالَ هِيَ عَصَايَ ... ﴾ (طه:١٧-١٨) ، وإنما ذكر المبتدأ في جواب موسى عليه السلام لأن السؤال عن العصا كانَ من الله سبحانه وتعالى ، فعلم أن وراءها أمراً عظيماً ، فذكر المبتدأ لتأكيدها .

ـ بعد فاء جواب الشرط :

يُحذف المبتدأ كثيراً بعد فاء جواب الشرط لتقدم ما يدل عليه في جملة الشرط[2] ، فضلاً عما يؤديه من معنى وبيان ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾ (فصّلت:٤٦) ، فالمبتدأ محذوف بعد (الفاء) وتقدير الجملة عليه (فالعمل الصالح لنفسه) ولابد من ذلك ؛ "ليلتئم به الكلام ، وليفيد معنى الاختصاص المناسب للمقام" [3] .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاء اللّهُ لأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (البقرة:٢٢٠) ، وجواب الشرط فإخوانكم ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي : فهم إخوانكم ، وجاء جواب السؤال بجملتين : إحداهما : منعقدة من مبتدأ وخبر؛ والثانية : من شرط وجزاء ، فالأولى: تتضمن إصلاح اليتامى وأنه خير ، وتنكير الإصلاح يدل على تناوله كل إصلاح على طريق البدلية ، ولو أضيف لعمّ ، أو لكان معهوداً في إصلاح خاص ، فالعموم لا يمكن وقوعه ، والمعهود لا يتناول غيره ، فلذلك جاء التنكير الدال على عموم البدل ، وأخبر عنه بخير الدال على تحصيل الثواب ، لتبادر المسلم إلى فعل ما فيه الخير طلباً لثواب الله تعالى ، وأبرزت الثانية : شرطية لأنها أتت لجواز الوقوع لا لطلبه وندبته [4] .

أما مجيء الجواب والمبتدأ مذكور فعليه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (البقرة:٢٧١) ، ولعلّ ذكر المبتدأ هنا – وإن كان على أصله لغة ونحواً – جاء لتأكيد إخفاء الصدقات حال إعطائها الفقراء ، هذا التأكيد جاء من جهة إعادة الشيء مرتينِ ، مرة بلفظه صريحاً ، ومرة بإعادة الضمير عليه .

---

[1] مفاتيح الغيب : ٣٢/٧١ .

[2] ينظر : همع الهوامع شرح جمع الجوامع – جلال الدين السيوطي : ٢/٣٨ .

[3] الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين – سليمان بن عمر الشافعي: ٤/٤٧ .

[4] ينظر : البحر المحيط ــ أبو حيان الأندلسي : ٢/١٧١ .

ولعل ما يؤكد تلك الدلالات هو ورود الحالتين (حذف الضمير وذكره) في آية واحدة هي قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيباً فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (الأنعام:١٣٦) ، ففي الآية شاهدانِ أولهما ، حذف المبتدأ بعد فاء الجواب في قوله (﴿فلا يصل إلى الله﴾ والآخر ، ذكر المبتدأ بعد الفاء في الجملة الشرطية المعطوفة على الأولى ، وذلك في قوله: ﴿فهو يصل إلى شركائهم﴾ ، ولا يخفى ما لذلك من أثر في المعنى ، فهو وإن قام على أساس من النحو ، إذ يجوز فيه الأمرانِ ، بيد أنه لا يكون الحذف والذكر سواء ، فإن لهذا التباين أثراً في المعنى ، هذا الأثر قائم على العلاقة بين جملة الشرط وجملة جوابه في كل من الجملتينِ المتعاطفتينِ ، فالجملة الشرطية الأولى بيّنت أنّ ما كان لشركائهم لا يصل إلى الله ، فحذف الضمير (المبتدأ) ؛ لعدم حاجة هذا الأمر إلى تأكيد ، أما الجملة الشرطية الثانية فقد بيّنت أنّ ما كان لله – بزعمهم – فلا يصل إليه ، بل إلى شركائهم أيضاً ، وهذا هو الذي يحتاج إلى التأكيد فذكر معه الضمير (المبتدأ) ؛ إذ إنهم نقضوا حكمهم الذي وضعوه ، ولذا ختمت الآية بقوله تعالى : ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ، فالحذف حقق فائدة في الدلالة على أنواع من جهالات الكافرين وركاكات أقوالهم ؛ وتنبيهاً على ضعف عقولهم وقلة محصولهم ، وتنفيراً للعقلاء عن الالتفات إلى كلماتهم ، فمن جملتها أنهم يجعلون لله من حروثهم كالتمر والقمح ، ومن أنعامهم كالضأن والمعز والإبل والبقر نصيباً .

ـ بعدَ القول :

ويُحذف المبتدأ بعد القول اعتماداً على ما تقدمه من دليل أيضاً [1] ، فضلاً عما يؤديه من معنى في السياق العام ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿قَالُوا لا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلامٍ عَلِيمٍ ۞ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ (الذاريات:٢٨-٢٩) ، فقد حذف المبتدأ بعد القول الأخير والتقدير (أنا عجوز) ، وإنما حذف لأمرينِ : الأول ، جوازه لغة ونحواً ؛ لوجود الدليل عليه ، والآخر : يرجع إلى الغرض من قولها ، فحذف المسند إليه بسبب ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ما قد يعتري المتكلم من توجع أو ضجر ناشئين من أحداث الزمان، أو ملمات الدهر بحيث لا يستطيع التكلّم بأكثر مما يفيد الغرض كما في قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيم﴾ والعجوز: فعول بمعنى فاعل وهو ما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، مشتق من العجز ويطلق على كبر السن لملازمة العجز له غالباً ، والعقيم: فعيل بمعنى مفعول، ويستوي فيه المذكر والمؤنث أيضاً إذا جرى على موصوف مؤنث، مشتق من: عقمها الله : إذا خلقها لا تحمل بجنين،

---

[1] ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١ /١٧٢ .

وكانت سارة لم تحمل قطّ[1] ، ولم تقل (أنا عجوز) لما تحسه من ضيق الصدر عن الإطالة في القول بسبب ما انتابها من عقم، وما لحقها من كبر، فامرأة إبراهيم لم تشأ بقولها الإخبار عن نفسها أو صفتها لكي تضع الكلام على أصل وضعه من مسند ومسند إليه ، بل هو قول يخرج إلى إنشاء التعجب من أمرها ، فاقتصرت على ذكر الخبر ؛ لأنه هو الأمر المتعجب منه ، إذ كيف يكون غلام لمن هي عجوز عقيم ؟ !

فالسياق هنا سياق الإدراك لسرّ الحذف ، ولا مفر لنا إذا أردنا إدراك هذا السر أن نتحاشى هذا المحذوف ليس في الذكر فحسب ، بل في الخطور النفسي ؛ لأن هيئة العبارة وجمال الأسلوب يروم منا ذلك، وعميلة التذوق لا تتم إلا به ، والبلاغة تحتم أن تحذف المبتدأ من نفسك ، والنحو يقرر أن تقدره في لفظك ، وقد يحذف المبتدأ للإشارة إلى أن الخبر لا يتوهم أن يكون لغيره ، وذلك كقوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ (الرعد:٩) ، فإن قوله: عالم: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، ولكن لما كان الخبر لا يكون إلا له سبحانه جاء الكلام على الحذف ، وفي هذا الحذف إشارة إلى الواحدانية والجلال ، ومثله قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ (غافر:٢٤)، أي "هو ساحر كذاب، فسموا السلطان المبين سحراً وكذباً"[2] ، والقائلون وهم قومه يقصدون بهذا الحذف أن قولهم: ساحر لا ينصرف عند الإطلاق إلا إلى موسى عليه السلام زعماً منهم أن هذه الصفة غالبة عليه، وفي الحذف أيضاً إشارة إلى استخفافهم، وقلة اعتدادهم به.

تلك هي أبرز المواضع التي نصَّ النحاةُ على جواز الحذف فيها وورود فيها باطراد ؛ وذلك لتقدّم ما يدلّ عليه ، غير أن تلك المواضع لم تكن هي الوحيدة فحسب ، بل هناك مواضع أخر ورد فيها الحذف للعلة النحوية الرئيسة نفسها ، وهي تقدم ما يدل عليه ، فضلاً عن فوائده الأخر المتمثلة في مراعاة المعنى والسياق ، ولعل ما يميز هذه المواضع من تلك هي الكثرة والاطراد ، فالمواضع الأولى يكون الحذف فيها مطرداً ، وأما المواضع التي سنذكرها فلا يرد الحذف فيها باطراد ، بل يأتي ضمن حدود لتأدية المعنى المراد ، ومن تلك المواضع :

ـ صدر صلة الموصول :

هذا الموضع منع فيه البصريون حذف المبتدأ منه والصلة قصيرة إلا إذا كان الموصول (أي) نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ (مريم:٦٩)، أما إذا كان الموصول غير (أي) فلم يجيزوا الحذف إلا والصلة طويلة .

---

[1] ينظر : التحرير والتنوير :٢٦/٢٧ .

[2] الكشّاف : ١٦٤/٤ .

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز الحذف في هذا الموضع مطلقاً ، سواء أكان الموصول (أيـاً) أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، مستدلين على ذلك بالسماع[١] ، نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ (الأنعام:١٥٤) برفع (أحسنُ) على إحدى القراءات بالسماع[٢] ، خبر مبتدأ محذوف أي تماماً على الذي هو أحسنُ دين وأرضاه أو تامّاً كاملاً على أحسن ما تكون عليه الكتب، أي على الوجه والطريق الذي هو أحسن وهو معنى قول الكلبي : أتم له الكتاب على أحسنه[٣]، وكذلك قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً ﴾ (البقرة:٢٦) برفع (بعوضة) على إحدى القراءات أيضاً[٤] ، ولعل ما ذهب إليه الكوفيون أجدر بالأخذ والقبول ؛ لما لديهم من شاهد صحيح .

ثم إن لهذا الحذف عللاً أخر ، منها الإيجاز والاختصار ؛ استغناء عنه بما تقدم عليه من دليل، ومنها أيضا العناية بالخبر وجعل الاهتمام منصباً عليه لكونه هو المذكور فحسب ، بخلاف ذكره – أي المبتدأ – فإنه يحول وتحقيق تلك العلل والسمات .

وقد يكون الضمير مذكوراً إذا انتفت العلل الداعية إلى حذفه ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ ۞ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْساً بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّاراً فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ (القصص :١٨-١٩) ، فقد ذكر الضمير المبتدأ في صدر صلة الموصول (بالذي هو عدو لهما) ؛ لعدم تقدّم ما يدل عليه ، فضلاً عن قيام هذه الآيات على التفصيل المنافي للإيجاز نحو قيامها على الحوار بين موسى وعدوه ، ونحو ورود ما يسمى بالأحرف الزائدة المفيدة للتأكيد بين أداة الشرط وفعله (فلما أن أراد أن يبطش) ، فتباين المعنى والسياق بين كل من الآيات هو السبب في تباين المبتدأ حذفاً وذكراً .

المطلب الثاني : حذف الخبر :

يشكل الخبر الركن الثاني في الجملة الاسمية، ولذا يستدعي حذفُه تقديره لقيام الجملة عليه، وقد ورد حذف الخبر في آيات من القرآن الكريم ؛ لتحقيق أغراض بلاغية ، وفي الحذف إشارة إلى ذكاء السامع وقدرته على الانتفاع بالسياق والقرائن ، ومن المواضع التي حذف فيها الخبر :

---

[١] ينظر : شرح ألفية ابن مالك : ١٦٥/١ .

[٢] ينظر : إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر– أحمد بن عبد الغني الدمياطي : ٢٢٠ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٢٥٥/٤ .

(٤) قرأ رؤبة : (مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ) بالرفع ، ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – ابن جني : ٦٣/١ ، والجامع لأحكام القرآن – القرطبي : ٢٤٣/١ ،

– إذا كان الخبر كوناً خاصاً يدرك معناه عند حذفه ، نحو قولنا : (لولا زيد ينصره لغلب ، ولولا عمرو يعينه لعجز) جاز فيه الأمرانِ (حذفه وذكره) وذاك لوقوعه بين الحالينِ السابقتينِ ، فجازَ فيه ما وجب فيهما من الحذف والثبوت ، وعلى هذا النمط من الخبر وجه بعض المعربين شواهده في القرآن على إضمار الخبر بعد (لولا) بأنه كون خاص وجد الدليل عليه [1] نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ (الصافات:٥٧) ، فالخبر المقدر هو (تداركتني) بدليل قوله تعالى : ﴿ لَوْلا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ (القلم:٤٩) ، ويكون المعنى "ولولا فضل الله عليَّ بتثبيتي على الإيمان ، لكنت معك في النار محضراً ومعذّباً في الجحيم"[2] .

– ويحذف الخبر وجوباً إذا كان بمعنى الكون العام أو الاستقرار المطلق ، وذلك في باب الإخبار بـ(الظرف أو الجار والمجرور) ، وقد عبّر عنه ابنُ مالك بقوله [3] :

وَأَخْبَروا بِظَرْفٍ أَو بِحَرْفِ جَرّْ نَاوِينَ مَعْنى كائِنٍ أَو اسْتَقَرّْ

لأن الظرف أو الجار والمجرور ليسا من المخبر عنه في شيء حتى يصلح وقوعهما خبراً عنه، بل إن الخبر في الحقيقة محذوف وجوباً تقديره (كائن) أو (استقر) وذلك إذا كان الكون عاماً، وما تسمية الظرف أو الجار والمجرور خبراً إلا من باب المجاز ، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "إن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو (زيد في الدار) و(عمرو عندك) ليس الظرف بالخبر على الحقيقة ؛ لأنّ الدار ليس من زيد في شيء ، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير (زيد استقر عندك أو حدث أو وقع) ونحو ذلك فهذه هي الأخبار في الحقيقة ، لا خلاف بين البصريين ، إنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً ؛ لما في الظرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص"[4] .

أما إذا كان الخبر كوناً خاصاً ، كأن يراد بقولنا : (زيد عندك) "أنه جالس أو قائم ، لم يجز الحذف ؛ لأنّ الظرف لا يدلّ عليه ؛ لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالساً أو قاعداً"[5] ، ومما جاء فيه الخبر محذوفاً وجوباً قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا ﴾ (النمل:٦٦) ، فالخبر هنا محذوف وجوباً تقديره (كائنون أو مستقرون) وما الجار والمجرور إلا دال عليه

---

[1] ينظر : مشكل إعراب القرآن – مكي بن أبي طالب القيسي : ٦١٤/٢ ، ٦٤٣ ، ٧٥١ .

[2] صفوة التفاسير – محمد علي الصابوني : ١٠٤/٣ .

[3] شرح ألفية ابن مالك : ٢١٠/١ .

[4] شرح المفصل : ٩٠/١ .

[5] م . ن : ٩٠/١ .

ومتعلق به ، وتسميته بالخبر هو من باب المجاز ، ونفهم من ذلك أن المذهب النحوي يراعي جانب المعنى أيضاً ، فإن أهم ما يحققه هذا الحذف من غرض هو الإيجاز فإن كون الخبر المحذوف معلوماً وثابتاً لا يستدعي ذكره ، بل إن حذفه هو الواجب لكي يحقق للبنية إيجازها وحسنها وجزالتها في السياق العام ؛ فالآية "سيقت لاختصاص الله بعلم الغيب ، وأن العباد لا علم لهم بشيء منه وأن وقت بعثهم ونشورهم من جملة الغيب وهم لا يشعرون به ، فكيف لاءم هذا المعنى وصف المشركين بإنكارهم البعث مع استحكام أسباب العلم والتمكن من المعرفة ؟ قلت : لما ذكر أن العباد لا يعلمون الغيب ، ولا يشعرون بالبعث الكائن ووقته الذي يكون فيه ، وكان هذا بياناً لعجزهم ووصفاً لقصور علمهم : وصل به أن عندهم عجزاً أبلغ منه ، وهو أنهم يقولون للكائن الذي لا بدّ أن يكون وهو وقت جزاء أعمالهم لا يكون ، مع أنّ عندهم أسباب معرفة كونه واستحكام العلم به"[١] .

أما ما ذهبَ إليه بعض النحاة من أن الجار والمجرور أو الظرف هو الخبر بحد ذاته ، وليس هناك من خبر محذوف ، بناء على تمام الفائدة به[٢] ، فلا نرجحه ؛ لأنّ البنى النحوية ليست قائمة في كل أحوالها على تمام عناصرها لكي تتم الفائدة بها ، فهناك الكثير من البنى قائمة على الحذف ، ومع ذلك فالمعنى تام بالعنصر المذكور ، ومن ذلك مثلا باب (التحذير) فإن الاسم المنصوب واضح الدلالة عليه ، ولكن هذا لا يعنى إلغاء تقدير الفعل الناصب له .

وأما المواضع التي يحذف الخبر فيها جوازا فمتعددة أيضاً ، ومن تلك المواضع :

– إذا عطف مبتدأ على مبتدأ ذكر خبره ، يصح الإخبار عنه بالخبر السابق ، فيجوز حذف خبر المبتدأ الثاني لدلالة الأول عليه ، ويجوز الحذف من الأول أيضاً إذا عطف عليه مبتدأ خبره مذكور [٣] .

فمن الأول ما جاء في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ (الرعد:٣٥) ، فـ(ظلها) مبتدأ حذف خبره جوازاً ، إذ إنه عطف على جملة ذكر ركناها من مبتدأ وخبر ، وإن ذلك الخبر المذكور هو الذي دلّ على الخبر المحذوف فتقدير الكلام عليه هو (وظلها دائم)، وأما من جهة المعنى ، فإن هذا الحذف حقق للبنية سمتين : الأولى : هي الإيجاز فإن ذكره يؤدي إلى تكرار من دون فائدة فيه ، فحذف إيجازاً واختصاراً ، والأخرى : تتعلق بتوسيع وصف الظل من خلال جعل خبره مطلقاً تتصرف الأذهان في فهمه ، فلو ذكر الخبر (دائم) لانحصر الوصف في ديمومته ، ولكن حذفه حقق شمول الوصف من ديمومة

---

[١] الكشّاف : ٣٨٣/٣ .

[٢] ينظر : شرح الكافية في النحو : ٢٨٤/١ ، وهمع الهوامع : ٢١/٢ .

[٣] ينظر : مغني اللبيب : ٣٨٩/٢ – ٣٩٠ .

وبرودة وطيب ، وحذف الخبر حقق معنى الخلود ، فلا موتَ في الجنة ، ولا انقضاء للذاتها ، فمعنى دوام أكلها : لا ينقطع أبداً ، ولذاته دائمة لا تزاد بجوع ولا تمل من شبع وظلها دائم البقاء والراحة ، لا تنسخه شمس ، ولا يميل لبرد كما في الدنيا[١] .

ومن هذا الحذف أيضاً على اختلاف دلالته ومعناه ما جاء في قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (المائدة:٥) ، حذف الخبر هنا للعلة النحوية نفسها من عطف المبتدأ على جملة ذكر فيها الطرفانِ ، وتقدير المحذوف في آخر ما ذكر من الآية (حلّ لكم) لدلالة المذكور عليه ، وأما من جهة المعنى فيختلف الأمر عما عليه الآية المذكورة آنفاً ، فإذا دلّ الحذف هناك على الإطلاق والسعة في الوصف فإنه هنا يراد منه التحديد وأعني به عدم الترغيب في الزواج من أهل الكتاب ، بل هو من باب الترخيص ، وفرق كبير بين الترغيب والترخيص ، ولم يعرج المفسرون على بيان المناسبة بذكر ﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ والذي أراه أن الله تعالى نبهنا بهذا إلى التيسير في مخالطتهم، فأباح لنا طعامهم، وأباح لنا أن نطعمهم طعامنا، فعلم من هذين الحكمين أن علة الرخصة في تناولنا طعامهم هو الحاجة إلى مخالطتهم، وذلك أيضا تمهيد لقوله بعد ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ لأن ذلك يقتضي شدة المخالطة معهم لتزوج نسائهم والمصاهرة معهم ، وعطف ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ على ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ عطف المفرد على المفرد ، ولم يعرج المفسرون على بيان المناسبة لذكر حل المحصنات من المؤمنات في أثناء إباحة طعام أهل الكتاب، وإباحة تزوج نسائهم ، وعندي:أنه إيماء إلى أنهن أولى بالمؤمنين من محصنات أهل الكتاب ، والمقصود هو حكم المحصنات من الذين أوتوا الكتاب فإن هذه الآية جاءت لإباحة التزوج بالكتابيات ، فقوله: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ عطف على﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ فالتقدير: والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم[٢].

ومن الآخر – أي حذف خبر المبتدأ الأول لدلالة خبر المبتدأ المعطوف عليه – ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (التوبة:٦٢) ، ففي البنية مبتدآن وخبر واحد إذ حذف أحدهما لدلالة الثاني عليه ، سواء أكان المحذوف خبراً عن الأول أم عن الثاني على اختلاف بين النحاة [٣] ، "وإنما وحّد الضمير ؛ لأنه لا تفاوتَ بين رضا الله ورضا رسوله ﷺ ، فكانا في حكم مرضيّ واحد"[٤] ، ومن ثمَّ وجدنا مذهباً لا يرى حذفاً ، بل يرى صحة الإخبار بخبر واحد عن

---

[١] ينظر : البحر المحيط : ٣٨٦/٥ .

[٢] ينظر : التحرير والتنوير : ٤٦/٥ .

[٣] ينظر : مغني اللبيب : ٣٩٠/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد – ابن عقيل : ٤٧٦/٢ .

[٤] الكشّاف : ٢٧٢/٢ .

مبتدأينِ اثنينِ ، يقول أبو عبيدة : "والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنينِ قصروا فخبروا عن أحدهما استغناء بذلك وتخفيفاً ؛ لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر"[١] .

– ويُحذف الخبر إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً واقعاً بعد همزة استفهام إنكاري ، وكانَ الخبر على عكس المبتدأ في الصفة ، من ذلك قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاء﴾ (الرعد:٣٣) ، فالاسم الموصول بعد الاستفهام مبتدأ حذف خبره ، تقديره (كمن ليس كذلك) أو (كمن ليس بهذه الصفة) وإنما حذف لدلالة المعنى عليه ، وقد بينه بعد هذا بقوله ﴿ وجعلوا لله شركاء﴾ كأنه قيل هل الله كشركائكم ؟ [٢] ، فالتقدير: أمن هو قائم على كل نفس ومن جعلوهم به شركاء سواء في استحقاق العبادة ، دلّ على تقديره ما تقتضيه الشركة في العبادة من التسوية في الإلهية واستحقاق العبادة ، والاستفهام إنكار لتلك التسوية من لفظ (شُرَكَاءَ)، وبهذا المحذوف استغنى عن تقدير معادل للهمزة ؛ لأن المقدّر المدلول عليه بدليل خاص أقوى فائدة من تقدير المعادل الذي حاصله أن يقدر: أم من ليس كذلك، والعدول عن اسم الجلالة إلى الموصول في قوله: (أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ) ؛ لأن في الصلة دليلاً على انتفاء المساواة ، وتخطئة لأهل الشرك في تشريك آلهتهم لله تعالى في الإلهية ، ونداء على غباوتهم إذ هم معترفون بأن الله هو الخالق ، والمقدّر باعتقادهم ذلك هو أصل إقامة الدليل عليهم بإقرارهم ولما في هذه الصلة من التعريض بهم ، ففي الحذف تنزيه الله عن أن يقرن به الشريك ، وهو تهكم واستهزاء بهم ، وإفراد هذه الصفة لله تعالى دون سواه [٣] .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (الزمر:٢٤) فالخبر محذوف تقديره (كمن ينعم في الجنة) ، ومعنى الآية "أن الإنسان إذا لقي مخوفاً من المخاوف استقبله بيده ، وطلب أن يقي بها وجهه ؛ لأنه أعزّ أعضائه عليه والذي يلقى في النار يلقى مغلولة يداه إلى عنقه ، فلا يتهيأ له أن يتقي النار إلاّ بوجهه الذي كان يتقي المخاوف بغيره ، وقاية له ومحاماة عليه"[٤] ، وقد يراد منه تفخيم شأن المحذوف ، وعدم إقرانه بالمذكور لهول ما هو فيه ، ولعل ما يدل على ذلك هو ورود الخبر مذكوراً والمبتدأ محذوف في قوله تعالى : ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيما﴾ (محمد:١٥) ، فالمذكور هنا هو الخبر ، وأما المبتدأ فمحذوف تقديره (أفمن ينعم في الجنة)[٥] ، وهذا يؤكد عدم القصد في الإقران ؛ تنزيهاً لأصحاب النعيم .

---

[١] مجاز القرآن : ٢٥٨/١ .

[٢] ينظر : مغني اللبيب : ١٤/١ .

[٣] ينظر : التحرير والتنوير : ١٩١/١٢ .

[٤] الكشّاف : : ١٢٧/٤ .

[٥] ينظر : مغني اللبيب : ١٤/١ .

أما ما جاء والخبر مذكور فقوله تعالى : ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ (الأنعام:١٢٢) ، ولعل الموجب في ذكر الخبر هنا هو ما فيه من فائدة لا تستبين بحذفه ، هذه الفائدة هي نفي الخروج من الظلمات بتأكيد وذلك في قوله تعالى : (ليس بخارج منها) بخلاف ما لو حذف الخبر فلا يمكن ذكرها أو تقديرها ، بمعنى أنَّ هذا "مثل الذي هداه الله بعد الضلالة ومنحه التوفيق لليقين الذي يميز به بين المحق والمبطل والمهتدي والضال ، بمن كان ميتاً فأحياه الله وجعل له نوراً يمشي به في الناس مستضيئاً به ، فيميز بعضهم من بعض ...ومن بقي على الضلالة بالخابط في الظلمات لا ينفك منها ولا يتخلص"[١] .

وقد يرد حذف الخبر في مواضع أخر من دون اطراد أو شيوع ، بل هو حذف يتطلبه المعنى والسياق بغض النظر عن موضعه في الكلام ، ومن تلك المواضع :

– حذف الخبر من جملة جواب الشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ (البقرة:٢٣٧) ، فالخبر محذوف من جملة جواب الشرط تقديره (فنصف ما فرضتم لهن) وإذا ما علمنا ما اشتملت عليه هذه الجملة من حكم شرعي لا يوصف بالثبات بل بالتغيير، بدليل ما ورد بعده من استثناء يتضمن إمكان عفو أحد الجانبين عن حقه ، فلا يكون هناك نصف ، بل تكون الفريضة كلها لأحدهما دون الآخر، فإذا ما تأملنا ذلك أدركنا حينها سر هذا الحذف ؛ وذلك لما في الخبر (لهن) من معنى التملك أو التخصيص ، فلو ذكر لكان هناك تأكيد ووجوب على لزوم هذا المقدار، في حين إنه متغير – كما ذكرنا – فحذف الخبر للدلالة على جواز هذا الحكم من دون الوجوب، أي المقصود من الآية تفصيل أحوال دفع المهر، أو بعضه، أو سقوطه، وكأن قوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ تمهيد لذلك وإدماج لإباحة الطلاق قبل المسيس لأنه بعيد عن قصد التذوق، وأبعد من الطلاق بعد المسيس عن إثارة البغضاء بين الرجل والمرأة ، فكان أولى أنواع الطلاق بحكم الإباحة الطلاق قبل البناء ؛ فإنه لكثرة ما حضّ الرسول عليه الصلاة والسلام المؤمنين على أن يقصدوا من التزوج دوام المعاشرة ، وكان ينهى عن فعل الذوّاقين الذين يكثرون تزوج النساء وتبديلهن ، ويكثر النهي عن الطلاق حتى قد يظنّ محرماً ، فأبانت الآية إباحته بنفي الجناح بمعنى الوزر[٢].

---

[١] الكشّاف : ٥٩/٢ .

[٢] ينظر : التحرير والتنوير : ٤٣٦/٢ .

ومن مواضع جواز الأمرين (حذف المبتدأ أو الخبر) عند النحاة والترجيح بينهما :

– أن يكون اللفظ المذكور معرفة ، إذ يحتمل كونه مبتدأ أو خبراً، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ (ص:٨٤)، فـ(الحق) قرأه عاصم وحمزة بالرفع ، إما أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره (فالحق مني) ، وإما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (أنا الحق) [١] وكلا التقديرين سائغ وصحيح ، وقرأ الجمهور (فَالْحَقَّ) بالنصب وانتصابه على المفعولية المطلقة بدلاً عن فعل من لفظه محذوف تقديره:أحق ، أي أوجب وأحقق ، وأصله التنكير فتعريفه باللام تعريف الجنس كالتعريف في:أرسلها العراك ، فهو في حكم النكرة وإنما تعريفه حلية لفظية إشارة إلى ما يعرفه السامع من أن الحق ما هو ، ولا خلافَ في نصب الحق من قوله: ﴿وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ ولفظ (الْحَقّ) دالّ على أنّ ما بعده حق ثابت لا يختلف ، ولم يزد في تأكيد الخبر على لفظ (الْحَقَّ) ؛ تذكيراً بأنّ وعد الله تعالى حقّ لا يحتاج إلى قسم عليه ترفّعاً من جلال الله عن أن يقابل كلام الشيطان بقسم مثله ، ولذلك زاد هذا المعنى تقريراً بالجملة المعترضة وهي ﴿وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾} الذي هو بمعنى: لا أقول إلا الحقَّ ، ولا حاجة إلى القسم[٢].

– ويجوز في النكرة الموصوفة كلا الأمرين أيضاً ، ولذا جاء تقدير المحذوف معها مبتدأ أو خبراً في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ (البقرة:٢٣٨) فقد قيل إن التقدير :(فالذي يستوثق به رهان مقبوضة) فيكون اللفظ بعد فاء الجواب خبرا لمبتدأ محذوف ، وقيل أيضاً : إن التقدير (فعليكم رهان مقبوضة) فالمذكور مبتدأ والخبر محذوف، والمعنى : إن كنتم مسافرين ولم تجدوا مَن يكتب لكم فادفعوا إلى صاحب الحق شيئاً يكون عنده ضماناً لحقِّه إلى أن يردَّ المدينُ ما عليه من دين ، فقد أمرَ الله تعالى – على سبيل الإرشاد إلى حفظ المال – مَن كانَ على سفر أن يقيم التوثق بالارتهان مقام التوثق بالإشهاد[٣] ، والذي أراه في هذا النمط من الحذف هو التوسّع في المعنى وإطلاقه من دون تحديد ؛ تأكيداً ومبالغةً فيه .

المطلب الثالث : حذف الفعل :

يُعدّ حذفُ الفعل ظاهرة واسعة في النحو العربيّ ، وقد اهتم النحاة به ؛ لأمرين :

أولهما : كونه عمدةً أو مسنداً في الكلام ، فلا بُدّ من تقديره لتوقف مبنى الجملة الفعلية عليه .

وثانيهما : كونه عاملاً تحتاجه صناعة النحو من تعليل وقياس ، فلا بُدّ من تقديره أيضاً على هذا الأساس .

---

[١] ينظر : المكتفى في الوقف والابتدا – أبو عمرو الداني : ٤٨٦ .

[٢] ينظر : البحر المحيط : ٣٩٣/٧ .

[٣] ينظر : الكشّاف : ٣٥٥/١ .

ولذا وقفَ النحاة على مواضع حذفه كثيراً ، فرأوها منقسمة بين الوجوب والجواز ، غير أن من المواضع ما اختلف النحاة فيها بين تقدير فعل محذوف وعدم تقديره ؛ بحسب نظر النحاة إلى الصنعة وما فيها من تعليل وقياس فحسب أو مراعاة صحة المعنى معها .

حذف الفعل وجوباً :

يحذف الفعل وجوباً عند جمهور النحاة في عدة مواضع ، منها :

– إذا كان الفعل مفسّراً بفعل مذكور يدلّ عليه،وذلك إذا سبق الاسمُ الفعلَ بعد أداة الشرط[١] نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (التوبة:٦) ، والتقدير(وإن استجارك أحد استجارك) وهذا هو مذهب الجمهور[٢] ، وإنما ذهبوا هذا المذهب ؛ مراعاة لقياسهم النحوي الذي يمنع دخول أداة الشرط على الأسماء من جهة ، ويمنع تقديم الفاعل على فعله من جهة أخرى[٣] ، ولقد أخذ بهذا المذهب قسم من البلاغيين فقالوا : "إن الشيء إذا أضمر ثم فُسِّرَ كانَ أفخمَ مما إذا لم يتقدم إضمار، ألا ترى أنك تجد اهتزازاً في نحو قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ... لا تجد مثله إذا قلت : (وإن استجارك أحدٌ من المشركين فأجره) ؛ إذ الفعل المفسّر في تقدير المذكور مرتين"[٤].

وأما الكوفيون ، فلا يرون حذفاً ولا تقديراً ، بل يرون الأمر قائماً على أساس من التقديم والتأخير، فالمقدّم فاعل تقدّم على فعله [٥] ، وهناك مذهب آخر هو للأخفش ، يرى فيه أن المقدم مبتدأ والجملة بعده خبراً له [٦] .

ويمكن القول إنّ الحق مع هذا المذهب الأخير ؛ وذاك لسلامة البنية فيه من التقدير مع وضوح المعنى وجزالة التعبير ، وتقدير الجمهور بعيد عن المعنى ومفسد لصحة الكلام ومؤدي إلى ركة بالغة فيه ، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحاً ولا بياناً ولا تفسيراً ؟ فلو كان المفسَّر يعطينا معنى زائداً على المفسِّر وإيضاحاً لم يكن فيه لكان مقبولاً ، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف ، فما الغرض إذاً من الذكر والحذف ، ويمكننا أن نضع أدلة أخر تردّ المذهب الأول وتدعم المذهب الأخير هي أن قياس

---

[١] ينظر : المقتضب – المبرد : ٧٤/٢ .

[٢] ينظر : شرح الكافية في النحو : ٢٨٣/٢ ، وهمع الهوامع : ٦٦/٢ .

[٣] ينظر : المقتضب : ١٢٨/٤ ، والأصول في النحو : ٧٢/١–٧٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح – عبد القاهر الجرجاني : ٣٢٧/١ ، والمفصّل في علم العربية – الزمخشري : ٥١/١ ، وشرح المفصّل : ٥٠/١ .

[٤] البرهان في علوم القرآن : ٩٠/٣ ، وينظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن – كمال الدين الزملكاني : ٢٤١ .

[٥] ينظر : شرح الكافية في النحو : ٢٨٣/٢ .

[٦] ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٥٩/٢ .

الجمهور أو البصريين عدم مجيء أسماء بعد أدوات الشرط مباشرة تنقضه شواهد كثيرة مطردة منها قوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۞ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ۞ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۞ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۞ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴾ (التكوير:١-٥) ، ولا شكَّ في أنّ القرآن الكريم هو الحجّة في الاستشهاد ، وأعني بذلك أنّ النحاة بنوا قواعدهم على أساس من الشواهد العربية قرآناً وشعراً ونثراً ، فكان عليهم أن يجعلوا الحكم جائزاً ما دامت الشواهد كثيرة وباطراد ، فضلاً عمّا هي عليه من جزالة في التعبير ، أما منعهم تقدم الفاعل على فعله فأقرب ردّ عليهم ما ذهب إليه الأخفش من كون المقدم مبتدأ لا فاعلاً .

– يُحذف الفعل وجوباً في باب النداء ، وفي ذلك يقول سيبويه : "اعلم أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب"[١] ، بمعنى أدعو فلاناً ، نحو قوله تعالى : ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف:٤٦)، قوله ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ فيه محذوف ، والتقدير فأرسل وأتاه وقال أيّها الصدّيق ، وأيُّ : منادى مبني على الضمِّ ، و(ها) : تنبيه ، والصدّيق : هو البالغ في الصدق ، وصفه بهذه الصفة ؛ لأنه لم يجرب عليه كذباً ، وقيل ؛ لأنه صدق في تعبير رؤياه ، وهذا يدلّ على أن من أرادَ أن يتعلم من رجل شيئاً فإنه يجب عليه أن يعظّمه وأن يخاطبه بالألفاظ المشعرة بالإجلال ، ثم إنه أعاد السؤال بعين اللفظ الذي ذكره الملك ونعمَ ما فعل ؛ فإن تعبير الرؤيا قد يختلف بسبب اختلاف اللفظ[٢] .

والحقّ أن تقدير الفعل في مثل هذا إنما هو تعليل النصب وتقريب المعنى إلى الإفهام ، وإلا فإن هذا التقدير ينقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب ؛ ومن معنى إلى معنى وهو غير مراد ، وهذا ما تنبه إليه ابن جني فقال : "ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره – أي الفعل – فقيل : (أدعو زيداً ، وأنادي زيداً) لاستحالَ أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب"[٣] .

ـ حذف الفعل في باب النصب على المدح والتعظيم :

في هذه الظاهرة ينتصب الاسم أو الصفة بفعل محذوف وجوباً تقديره (أمدح أو أعظم)[٤] ولعلّ إظهار الفعل لا يؤدي إلى مشكل في المعنى ؛ لأنه من جنسه ويدلّ عليه ، وإنما وجبَ الحذفُ لما في الدلالة والصيغة من قوة عليه ؛ ذلك أن هذه الظاهرة تقوم على قطع الصفة وتحول إعرابها إلى

---

[١] الكتاب : ١٨٢/٢ .

[٢] ينظر : مفاتيح الغيب : ١١٩/١٨ .

[٣] الخصائص : ١٨٦/١ .

[٤] ينظر : شرح المفصّل : ١٩/٢ ، وشرح الكافية في النحو : ١٧٥/١ .

النصب بعدما كان حكمها رفعاً أو جراً ، فصار هذا التحول دليلاً قوياً على الفعل المحذوف حتى استغنيَ عن ذكره إيجازاً واختصاراً ، ثم هناك علة أخرى ، وهي أنَّ هذا القطعَ وتحول الإعراب ظاهرة بارزة في النحو العربي تنبه الأذهان ، وتستدعي اهتمامها ؛ لأنه قطع وتحول من دون سبب ظاهر فيه ، فلو ذكر الفعل ما بقي من تلك المزية شيء .

وهذا الأمر يعود إلى أن هذا الفعل مقصود إعمالاً ومعنى ، ولكنه أضمر وجوباً للعلم به ولتنبيه الأذهان على ما يحدث معه من تغيير ؛ وذاك لإيصال المعنى المهم بتدبر وخفاء ، فهناك فرق عظيم بين قوله تعالى ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (النساء:١٦٢) وأن يقال على سبيل الافتراض : (وأمدح المقيمين الصلاةَ) ، فإن قطع الصفة (المقيمين) – في الآية – وتحول إعرابها إلى النصب من دون ذكر الفعل معها نبّه الأذهان عليها ، فضلاً عن تحقيق معنى المدح والتعظيم فيها ، بخلاف ذكر الفعل في العبارة المفترضة ، فإنه لم يحمل من تنبيه الذهن شيئاً ؛ لأنّ سبب النصب واضح ، لا خفاءَ فيه ، قالَ الطاهر بن عاشور : "وعطف (المقيمين) بالنصب ثبت في المصحف الإمام ، وقرأه المسلمون في الأقطار دون تنكير ؛ فعلمنا أنه طريقة عربية في عطف الأسماء الدالة على صفات محامد على أمثالها ، فيجوز في بعض المعطوفات النصب على التخصيص بالمدح ، والرفع على الاستئناف للاهتمام ، كما فعلوا ذلك في النعوت المتتابعة ، سواء أكانت بدون عطف أم بعطف"[١] ، وأشارَ سيبويه في كتابه إلى باب ما ينتصب في التعظيم والمدح وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته ، وذكر من قبيل ما نحن بصدده هذه الآية فقال فلو كان كلّه رفعاً كانَ جيداً[٢] .

ـ حذف الفعل في باب النصب على الذمّ :

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ للفعل المقدّر أهمية في وضع المعنى ، وتحديده بين كل من الأبواب؛ ذلك أن خلطاً قد يقع بين باب النصب على الذمّ ، وباب الاختصاص ، فيكون التقدير في الجميع هو الفعل (أخصّ)، غير أن التحقيق عند النحاة هو الفصل بينهما ؛ بناء على اختلاف المعنى ، ومما جاءَ منصوباً على الذم (حمّالةَ) في قوله تعالى :﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ (المسد:٤) ، قرأ الجمهور (حمّالةُ) بالرفع، وقرأ عاصم (حمّالةَ) بالنصب على الذمّ ، وهي قراءة الحسن والأعرج وابن محيصن، وقرأ ابن مسعود (حمّالةٌ للحطب) بالرفع ولام الجرّ ، وقرأ أبو قلابة (حاملة) الميم بعد الألف[٣] ، والمعنى : وستدخل معه نارَ جهنّم امرأتُه العوراء (أم جميل) التي

---

[١] التحرير والتنوير : ٣١٢/٤ .

[٢] ينظر : الكتاب : ١٩٤/٢ .

[٣] ينظر : النشر في القراءات العشر – ابن الجزري : ٤٠٤/٢ .

كانت تمشى بالنميمة بين الناس، وتوقد بينهم نار العداوة والبغضاء لتفسد بينهم ، وقيل : كانت تحمل حزمة من الشوك والحسك، فتنثرها بالليل في طريق النبي ﷺ لإيذائه[١] .

حذف الفعل جوازاً :

يُحذف الفعل في مواضع عدة جوازاً ، ولعل العلة الرئيسة في ذلك هي العلم به لقوة الدلالة عليه ، وقد تزاد على ذلك معانٍ أخر يحددها المعنى والسياق ، ومن مواضع الحذف جوازاً :

– الفعل العامل في المصدر [٢] ، نحو قوله تعالى : ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّه﴾ (النمل:٨٨) ، فـ(صُنْعَ) : من المصادر المؤكدة ، مؤكده محذوف تقديره (صنعَ) ، والمعنى أنه لما قدم ذكر الأمور التي لا يقدر عليها سواه جعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنها وأتى بها على الحكمة والصواب ، وذاك لأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿مَرَّ السَّحَابِ﴾ علم أنه خلق وصنع ولكنه أكّد وثبت للعباد ؛ وهذا يفيد الإيجاز والاختصار[٣].

– الفعل العامل في الحال [٤] ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:٢٣٩) ، "رجالاً نصب على الحال ، والعامل فيه محذوف، والتقدير فصلوا رجالاً أو ركباناً"[٥] ، وإنما حذف لغايات منها ، العلم به لدلالة الحال عليه، ومنها مراعاة ضيق المقام ؛ لأنهم في حال خوف ، ومنها الاهتمام بهذه الهيأة من الصلاة أيضاً؛ لأن اللفظ حينَ يكون منفرداً ينصب الاهتمام عليه ، ثم هو يفيد في الوقت نفسه عدم العذر في ترك الصلاة أبداً .

– الفعل الواقع في جواب الاستفهام [٦] ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (لقمان:٢٥) ، فـ(لفظ الجلالة) فاعل لفعل محذوف جوازاً تقديره (خلقهن) وقد حذف إيجازاً واختصاراً لتقدم الدليل عليه ، فضلاً عن أن فيه تقليلاً من الكفار لشأن خالقهم وشأن رسوله ﷺ إذ لا يريدون إطلاق مزيد من العناية والاهتمام به ، والدليل على ذلك هو ظهور الفعل في جوابهم عن سؤال نبيهم عن عبادتهم الأصنام ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ۞ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ (الشعراء:٧٠–٧١) ، والظاهر أنَّ إبراهيم عليه السلام ألقى عليهم السؤال حينَ تلبسهم بعبادة الأصنام كما هو مناسب الإتيان

---

[١] ينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – ابن عطية الأندلسي : ٥٠١/٥ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٣٨٠/١ .

[٣] ينظر : مفاتيح الغيب : ١٨٩/٢٤ .

[٤] ينظر : الكتاب : ٣٤٦/١ .

[٥] مفاتيح الغيب : ١٣١/٦.

[٦] ينظر : مغني اللبيب : ٦٣٢/٢ .

بالمضارع في قوله (تَعْبُدُونَ) ، وما فهم قومه من كلامه إلا الاستفسار فأجابوا: بأنهم يعبدون أصناماً يعكفون على عبادتها ، والتنوين في (أَصْنَاماً) للتعظيم؛ لذا عدل عن تعريفها وهم يعلمون أن إبراهيم يعرفها ويعلم أنهم يعبدونها ، واسم الأصنام عندهم اسم عظيم فهم يفتخرون به على عكس أهل التوحيد، فقد ذكروا الفعل (نعبد) في جوابهم ؛ عناية وتأكيداً واهتماماً – بحسب معتقدهم الباطل – بالأصنام التي يعبدونها .

– عطف اسم على اسم ولا يتناسب الفعل المذكور إلا مع أولهما [1] ، فيقدّر الجمهور فعلاً محذوفاً يتناسب مع الاسم الثاني، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْأِيمَانَ﴾ (الحشر:٩)، والإيمان معطوف على الدار ، وهي المدينة ، والإيمان ليس مكاناً فيتبوأ ، فقيل : هو من عطف الجمل ، أي واعتقدوا الإيمان وأخلصوا فيه ، قاله أبو عليّ النحوي فيكون كقوله : علفتها تبناً وماء بارداً ،أو يكون ضمّن تبوؤا معنى لزموا ، واللزوم قدر مشترك في الدار والإيمان، فيصحّ العطف، أو لما كان الإيمان قد شملهم ، صارَ كالمكان الذي يقيمون فيه ، لكن يكون ذلك جمعاً بين الحقيقة والمجاز[2] ، فالتقدير عند النحويين (واعتقدوا الإيمان) بناء على أنّ الفعل المذكور (تبوؤا) خاص بالمحسوسات أو الماديات فناسب (الدار) ، وأن الفعل المقدر (اعتقد) خاص بالروحيات ليتناسب مع (الإيمان) .

ويمكن القول إنّ النحاة نظروا في الحقيقة ، وإن البيانيين نظروا في المجاز، ولكلٍّ وجهة من القبول بيدَ أن المذهب النحوي القائل بالحذف هو الأشمل ؛ لكونه يصدق على كل شاهد في هذا الباب، بخلاف المذهب الآخر – مذهب البيانيين – فإنه لا يصدق على كل شاهد فيه ، فإذا صحّ تطبيقه على ما جاء في قوله تعالى فإنه لا يصدق على قول الراعي النميري:

إذا ما الغانِيَاتُ بَرَزْنَ يوماً وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيونَا[3] *

---

[1] ينظر : الخصائص : ٤٣٣/٢ ، والأمالي الشجرية – أبو السعادات بن الشجري : ٣٢١/٢ – ٣٢٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٧٠/٣ ، وهمع الهوامع : ١٣١/٢ .

[2] ينظر : البحر المحيط : ٢٤٥/٨ .

(٣) شعر الراعي النميري : ١٥٠ ، وفيه تختلف الرواية عما رواه النحاة ، إذ ورد الصدر فيه :

*** وهَزَةُ نَشوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ ***

ومن وروده على الرواية في أعلاه عند النحاة ما جاء في المصادر الآتية : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – كمال الدين بن الأنباري : ٦١٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٦٥/٣، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – ابن هشام الأنصاري : ٢٤٣ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية – محمود بن أحمد العيني : ٩١/٣ .

* زج الحاجب : رقّ في طول ، وزججت المرأة حاجبها : رققته وطولته ، ينظر : لسان العرب : ٢ /٢٨٧

إذ لا أساسَ للمجاز بين التزجيج والعيون ، فوجب تقدير فعل مناسب معها لكي يصح المعنى ويستقيم والتقدير (وكحّلن العيونا) .

والقول بالحذف أحسن من القول بالتضمين للعلة نفسها ؛ فإن الحذف أسلوب ظاهر وباب واسع لوروده في أبواب النحو كثيراً ، بخلاف التضمين ؛ فإنه لا يقع إلا في حدود ، فضلاً عن اشتراط مقاربة المعنى بين الفعل المضمّن والفعل المذكور .

المطلب الرابع : حذف الفاعل :

يعدّ الفاعل عمدة رئيسة في الجملة الفعلية، ويزيد في ذلك قوة التلازم بينه وبين الفعل فالفعل حدث والفاعل صاحب ذلك الحدث[١] ، حتى أصبحا بمثابة الجزأينِ للكلمة الواحدة التي لا يستغنى بأحدهما عن الآخر[٢] ، ولذا منع الجمهور حذفه، وإذا ما انعدم لفظه ظاهراً فهو من قبيل الاستتار[٣] سوى في موضع واحد ، هو بناء الفعل للمفعول، فإنّ الفاعل لا يقدر حينها ، بل ينوب عنه غيره فيأخذ حكمه من رفع وإسناد ، وهذا هو مذهب سيبويه، إذ قال في حد الفعل المبني للمفعول : "هو ما حذف فاعله ، ولا يجوز في غيره"[٤] .

أما ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز حذف الفاعل مطلقاً إن وجد الدليل عليه [٥] نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ (القيامة:٢٦) ، وضمير (بَلَغَتِ) راجع إلى غير مذكور في الكلام ، ولكنه معلوم من فعل (بَلَغَت) فإنّه يدلّ على أنها روح الإنسان ، والتقدير: إذا بلغت الروح أو النفس ، وهذا التقدير يدل عليه الفعل الذي أسند إلى الضمير بحسب عرف أهل اللسان وقوله كذلك : ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (ص:٣٢) ، أي الشمس ، فهو في الحقيقة مضمر لا محذوف[٦]، وإذا رفض بعضهم هذا الإضمار ؛ "لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره"[٧] فليس هو بدليل ؛ وذاك لعدم اشتراط مرجع سابق للضمير يعود عليه ، فإنّ من الضمائر ما تَرِدُ وليس لها من التفسير إلا دلالة الحال ، وإنّ منها ما يختلف الأصل فيها ، فتقع هي أولاً ثم يأتي بعدها التفسير ، فلا حذفَ للفاعل إذن إلا في موضع بناء الفعل للمفعول ، ولقد ذكر النحاة لذلك فوائد وأغراضاً ، منها : العلم

---

[١] ينظر : المقتضب : ١٩/١ .

[٢] ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٢٧/١ – ٣٢٨ ، والأشباه والنظائر في النحو – جلال الدين السيوطي : ٦٤/٢

[٣] ينظر : الكتاب : ١٤/١ ، ٢٠ ، والمقتضب : ١٩/١ ، وهمع الهوامع : ٢٥٥/٢ .

[٤] الكتاب : ١٤/١ .

[٥] ينظر : نتائج الفكر في النحو – عبد الرحمن السهيلي : ١٦٤ ، والردّ على النحاة – ابن مضاء القرطبي : ١٠٨.

[٦] ينظر : تأويل مشكل القرآن – ابن قتيبة : ٢٢٦ ، والبرهان في علوم القرآن : ١٤٤/٣ .

[٧] الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز – يحيى بن حمزة العلوي : ١٠٣/٢ .

الواضح بالمحذوف أو الجهل به أو التفخيم والتعظيم أو التحقير أو صيانته عن الذكر ؛ تشريفاً له وتنزيهاً أو المحافظة على الفواصل أو القوافي والأسجاع[١] .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ (النساء:٢٨) ، فقد حُذف الفاعلُ وبنيَ فعلُه للمفعول ، وذلك للعلم الواضح به ، فهو الله ، وقرأ ابن عباس ومجاهد : (وخلقَ الإنسانَ) مبنياً للفاعل مسنداً إلى ضمير اسم الله[٢] ، وانتصاب (ضعيفاً) على الحال ، وقيل : انتصبَ على التمييز؛ لأنه يجوز أن يقدر بمن ، وهذا ليس بشيء ، وقيل : انتصب على إسقاط حرف الجر ، والتقدير: من شيء ضعيف ، أي من طين ، أو من نطفة وعلقة ومضغة ولما حذف الموصوف انتصبت الصفة بالفعل نفسه[٣] ، وقيل : الإخبار عن ضعف الإنسان إنما هو في باب النساء ، أي لما علمنا ضعفكم عن النساء خففنا عنكم بإباحة الإماء ، قال طاووس : أضعف ما يكون الإنسان في أمر النساء ، وقال ابن المسيب : ما أيسَ الشيطان من بني آدم قط إلا أتاهم من النساء ، فقد أتى عليّ ثمانون سنة وذهبت إحدى عيني وأنا أعشو بالأخرى ، وأن أخوف ما أخاف على نفسي فتنة النساء؛ فالإنسان ضعيف لا يصبر عن الشهوات ، وعلى مشاق الطاعات ، وبنيَ الفعلُ للمفعول ؛ للدلالة على ذلك[٤] .

ومن ذلك قوله تعالى – في وصف سحرة فرعون لمّا رأوا آية موسى عليه السلام، واستيقنتها أنفسهم بعد ما سحروا أعين الناس، واسترهبوهم فبادروا بالانقياد ، والسجود في سرعة فائقة ، قال سبحانه: ﴿ فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ، فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ، وَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ﴾ (الأعراف:١١٨–١٢٠) ، حذف المسند إليه وهو الفاعل في قوله: فغلبوا هنالك؛ لأنّ الغرض منصب على بيان أن السحرة غلبوا، وأن سحرهم أُبطلَ وكانوا فيه مشاهير، وفيه إشارة إلى أنّ الغالب في الحقيقة ليس هو موسى عليه السلام، وإنما قوة أيّدت موسى ، وجعلت عصاه حية تسعى ألقاها ، فإذا هي تلقف ما يأفكون ، ولو أنه قال : فغلبهم موسى لكانَ نصّاً على غلبة موسى عليه السلام ، وأن له في ذلك فعلاً غلب به، وليس كذلك ، فإن سيدنا موسى أوجس في نفسه خيفة لمّا رأى حبالهم، وعصيهم وخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ، وقوله في الآية الكريمة: ﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ﴾ بالغٌ في الحسن والإيجاز ، فقد وصفَ بدقة بالغة وقوع عصا موسى في ساحة الصراع بعدما ملأها باطل السحرة ، وقوله تعالى : ﴿ فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ﴾ ، حذف فيه الفاعل ؛ للإشارة

---

[١] ينظر : أسرار النحو – أبو البركات الأنباري ، : ١٠١ ، وشرح المفصّل : ٦٩/٧ ، وهمع الهوامع : ١٦١/١ – ١٦٢ .

[٢] ينظر : الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها – يوسف بن علي الهُذَلي : ٥٢٦.

[٣] ينظر : الكشّاف : ٥٣٣/١ .

[٤] ينظر : البحر المحيط : ٢٣٨/٣ .

إلى السرعة الفائقة في وقوع الحدث ، وتصوير أن قوة مجهولة استلبت عنادهم وكفرهم فخروا في ساحة الحق ساجدين[١].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (هود:٤٤).

هذه الآية الكريمة من الشواهد السائرة عند البلاغيين، وقد كثر كلامهم في بيان فصاحتها، وقالوا: نادى الأرض والسماء بما ينادي به الحيوان المميز على لفظ التخصيص والإقبال عليهما بالخطاب من بين سائر المخلوقات وهو قوله : (يا أرض) ، (ويا سماء) ثم أمرهما بما يؤمر به أهل التمييز والعقل من قوله : (ابلعي ماءك) و (أقلعي) من الدلالة على الاقتدار العظيم ، وأن السموات والأرض وهذ الأجرام العظام منقادة لتكوينه فيها ما يشاء غير ممتنعة عليه ، كأنها عقلاء مميزون قد عرفوا عظمته وجلالته وثوابه وعقابه وقدرته على كل مقدور، وتبينوا تحتم طاعته عليهم وانقيادهم له ، وهم يهابونه ويفزعون من التوقف دون الامتثال له والنزول على مشيئته على الفور من غير ريث ، فكما يَرد عليهم أمره كان المأمور به مفعولاً لا حبس ولا إبطاء ، والبلع : عبارة عن النشف ، والإقلاع : الإمساك ، يقال : أقلع المطر وأقلعت الحمى ، وَغِيضَ الْمَاء : من غاضه إذا نقصه ، وَقُضِيَ الأَمْرُ : وأنجز ما وعد الله نوحاً من هلاك قومه وَاسْتَوَتْ السفينة ، واستقرّت عَلَى جبل الْجُودِيّ ، وَقِيلَ بُعْداً للقوم الظالمين : يقال ذلك إذا أرادوا البعد البعيد من حيث الهلاك والموت ونحو ذلك ، ولذلك اختصّ بدعاء السوء ، ومجيء أخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء ، وأنّ تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعل فاعل قادر ، وتكوين مكون قاهر، وأنّ فاعلها فاعل واحد لا يُشارَك في أفعاله[٢].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً﴾ (الجنّ:١٠) ، أي لمّا رأى الجنّ ما حدث من كثرة الرجم ومنع الاسترق قالوا ذلك ، وهو كفرهم بهذا النبي ﷺ ، فينزل بهم الشرّ ، وقوله : ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً﴾ ، أي فيؤمنون به فيرشدون ، فحين ذكروا الشرّ لم يسندوه إلى الله تعالى ، وحين ذكروا الرشد أسندوه إليه تعالى، فقد حذف الفاعل لفظ الجلالة (الله) من الفعل الأول دون الثاني ؛ وذلك تنزيهاً له وتشريفاً ؛ لأنه أريد الشرّ فيه ، ومما يؤكد ذلك هو ورود ذكره مع الفعل الثاني ؛ لأنه أريد الخير فيه[٣].

---

[١] ينظر : خصائص التراكيب : ١٣٨ .

[٢] ينظر : الكشّاف : ٣٧٦/٢ : .

[٣] ينظر : البحر المحيط : ٣٤٣/٨ : .

المبحث الثاني
حذف بعض العناصر المتلازمة

لم تكن العمدة هي العنصر الوحيد الذي يستلزم التقدير عند حذفه ، بل هناك عناصر أخر تستلزم ذلك أيضاً ، وتلك هي الألفاظ المتلازمة التي لا يقوم أحدها من دون الآخر ، نحو المضاف والمضاف إليه ، والموصوف والصفة ، وجملة الشرط وجوابه ، بصرف النظر عن كونها عمدة أو فضلة في الكلام .

المطلب الأول : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه :

يُعدّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من أهم أنواع الحذف التي يدلّ عليها المعنى؛ ليس لكونه من الألفاظ المتلازمة فحسب ، بل لما يترتب عليه من تغير في الحكم النحوي الذي يجعل المعنى بين نسبة الألفاظ خارجاً عن الحقيقة والمألوف .

هذا الخروج في المعنى هو الأساس في تقدير اللفظ المضاف ؛ ذلك أن التغير النحوي القائم على أخذ المضاف إليه حكم المضاف لا يؤدي إلى خروج الألفاظ عن صنعة النحو بين العامل والمعمول ، فلا يستلزم الأمر فيها أي تقدير ، ثم إن الصنعة لا يشترط فيها أن يكون اللفظ مضافاً لكي يقدر إذا حذف من الكلام ، بخلاف حذف الفعل – مثلاً – وإبقاء معموله (المفعول به) منصوباً ، فإن العمل النحوي يستلزم تقديره لحاجة الصنعة إليه ، وبيان ذلك ، أن دليل الحذف في قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف:٨٢)، هو المعنى وليس صنعة الإعراب ؛ لأن القرية – من حيث الصنعة – مفعول به ، ولا مشكل فيه ، بل المشكل يتمثل في أن القرية لا تسأل بل يسأل أهلها ، ولولا هذا المعنى ما كان ثمة دليل على حذف المضاف ، ومن هنا صارَ اهتمام النحاة بمواضع هذا الحذف اهتماماً بالمعنى بشكل رئيس ، ولعلنا نجدُ إشاراته الأولى عند سيبويه ، إذ ذكرَ أنّ التوسّع هو معنى هذا الحذف ، وقال معقباً على قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ إن الفعل قد استعمل في اللفظ لا في المعنى ، أي أن (القرية) مفعول به لفظاً ، وقد نصب بالفعل (اسأل) ، ولكن المفعول به الحقيقي هو المضاف المحذوف (أهل)[1] ، وكان ابن جني واقفاً عند هذا الحذف ومعانيه بصورة أوسع، إذ فسّر الحال التي يفضي فيها إلى المجاز ، وذلك من خلال تبيان ثلاثة معانٍ فيه ، هي الاتساع والتشبيه والتوكيد ، وعلى أساس هذه المعاني الثلاثة وجّهَ ما جاءَ من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ فقال : "أما الاتساع ؛ فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصحّ في الحقيقة سؤاله ، وهذا نحو ما مضى ، ألا تراك تقول : (وكم من قرية مسؤولة) وتقول : (القرى وتسآلك) كقولك : (أنت وشأنك) فهذا ونحوه اتساع ، وأما التشبيه؛ فلأنها شبّهت بمن يصحّ سؤاله لما كان بها ومؤلفاً لها ، وأما التوكيد ؛ فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة ، فكأنهم تضمنوا لأبيهم – عليه السلام – أنه إن سأل

(١) ينظر : الكتاب : ٢١٢/١ .

الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم ، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر ... وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية"[١] .

وبهذا التفسير يتبيّن أن معنى هذا الحذف كانَ مركّباً ، وقد تشكل منه ضرب من المجاز أطلق عليه البلاغيون مجاز الحذف لقيامه على حذف وإحلال ، ومن ثم خروج في المعنى لاختلاف التعليق بين الألفاظ .

ومن شواهد هذا المجاز أيضاً – وقد اشترك مع الاستعارة في جملة واحدة لتحقيق المعنى ببلاغة وبيان – ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ (البقرة:٩٣) ، ففي الآية شاهدانِ : أحدهما : هو مجاز الحذف في قوله (العجل) ؛ لأنّ المقصود هو (حب عبادة العجل) وليس العجل بحد ذاته ، فحُذف مضافانِ وأقيم المضاف إليه الأخير مقامهما ، وأما الآخر فهو الاستعارة ؛ وذاك لوجود لازمة من لوازمها وهي الإشراب ، فإنه تعالى شبّه حبّ عبادة العجل بمشروب سائغ يمازج القلوب ، غير أنه طوى ذكر المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه ، وهو الإشراب على سبيل الاستعارة المكنية[٢] ، وما هذا التوافق بين الشكلينِ البيانيينِ إلا لوصف قلوبهم وعبادتهم العجل بمبالغة وتأكيد .

ومن هذا الضرب أيضاً قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾ (مريم:٤) ؛ لأنّ أصله (واشتعلَ شعرُ الرأسِ شيباً) ، والخبرانِ من قوله: ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ مستعملانِ مجازاً في لازم الإخبار ، وهو الاسترحام لحال زكريا عليه السلام ؛ لأنّ المُخبَر بفتح الباء عالم بما تضمنه الخبرانِ ، والوهن: الضعف ، وإسناده إلى العظم دون غيره مما شمله الوهن في جسده ؛ لأنه أوجز في الدلالة على عموم الوهن جميع بدنه ؛ لأنّ العظم هو قوام البدن وهو أصلب شيء فيه فلا يبلغه الوهن إلا وقد بلغ ما فوقه ، والتعريف في (العظم) تعريف الجنس دالّ على عموم العظام منه ، وشبّه عموم الشيب لشعر رأسه أو غلبته عليه باشتعال النار في الفحم بجامع انتشار شيء لامع في جسم أسود تشبيهاً مركباً تمثيلياً قابلاً لاعتبار التفريق في التشبيه، وهو أبدع أنواع المركّب ، فشبّه الشعر الأسود بفحم والشعر الأبيض بنار على طريق الاستعارة التمثيلية المكنية ، ورمز إلى الأمرينِ بفعل (اشْتَعَل) ، وأسند الاشتعال إلى الرأس ، وهو مكان الشعر الذي عمَّه الشيبُ ؛ لأنّ الرأس لا يعمه الشيب إلا بعد أن يعمّ اللحية غالباً ، فعموم الشيب في الرأس أمارة التوغّل في كبر السنّ ، وإسناد الاشتعال إلى الرأس مجاز عقليّ؛ لأنّ الاشتعال من صفات النار المشبّه بها الشيب ، فكانَ الظاهر إسناده إلى الشيب ، فلما جيء باسم الشيب تمييزاً لنسبة الاشتعال حصل بذلك خصوصية المجاز وغرابته مع

---

(١) الخصائص : ٤٤٧/٢ .

(٢) ينظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن – الشريف الرضي : ٩ .

إفادة تنكير (شَيْباً) من التعظيم فحصل إيجاز بديع ، والشيب: بياض الشعر ، ويعرض للشعر البياض بسبب نقصان المادة التي تعطي اللون الأصلي للشعر ، ونقصانها بسبب كبر السن غالباً ، فلذلك كان الشيب علامة على الكبر ، وقد يبيض الشعر من مرض ، وجملة ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾ معترضة بين الجمل ، والباء في قوله (بِدُعَائِكَ) للمصاحبة ، والشقي: الذي أصابته الشقوة ، وهي ضد السعادة ، أي هي الحرمان من المأمول وضلال السعي ، وأطلق نفي الشقاوة ، والمراد حصول ضدّها وهو السعادة على طريق الكناية ، إذ لا واسطةَ بينهما عرفاً ، ومثل هذا التركيب جرى في كلام العرب مجرى المثل في حصول السعادة من شيء ، ونظيره قوله تعالى في قصة إبراهيم: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاء رَبِّي شَقِيّاً﴾ (مريم:٤٨) ، أي عسى أن أكون سعيداً مستجابَ الدعوةِ ، والمعنى: لم أكن فيما دعوتك من قبلُ مردوداً منك ، أي أنه قد عهدَ من الله الاستجابة كلّمادعاه [١].

المطلب الثاني : حذف الموصوف :

حذف الموصوف من المسائل التي أفاض النحاة في الحديث عنها ، ولهم فيها شروط وحدود ؛ وذاك لما في الصفة والموصوف من تلازم[٢] ، فهما كالشيء الواحد من حيثُ كانَ البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما ، ومن هنا "كانَ القياس ألّا يحذف واحد منهما ؛ لأنّ حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عمّا التزموه ، فالموصوف ، القياس يأبى حذفه لما ذكرناه ؛ ولأنه ربما وقعَ بحذفه لبسٌ ، ألا ترى أنك إذا قلت : (مررت بطويل) لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب ، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول"[٣] .

ولذا اشترطَ النحاة لحذف الموصوف قيام الدليل وشهود الحال عليه ، فكلما استبهمَ الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث؛ لأنه غير معروف ولا معهود فوجب ذكره لعدم وجود دليل عليه، أما إن كانت الصفة مما اختصت بالموصوف واقتصرت عليه ، أو أن الموصوف ظهر أمره من السياق وقويت الدلالة عليه ، فعند ذاك يجوز حذفه[٤] .

وهذا كلّه مرجعه إلى النحو، أما ما يرجع إلى المعنى فإنّ له أثراً فيه ، وذاك يتمثل بالاهتمام بالصفة وإبرازها وتأكيدها ، فضلاً عما يحققه – كأي حذف آخر – من إيجاز واختصار .

---

(١) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة – الخطيب القزويني : ١٨٠ ، والتحرير والتنوير : ٩/١٦– ١١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١١٦/١ – ١١٧ ، والمقتضب : ١٣٥/٢ – ١٣٧ ، ونتائج الفكر في النحو : ٢٠٨ – ٢١٠ ، وحاشية الصبان : ٧٠/٣ – ٧١ .

(٣) شرح المفصّل : ٥٩/٣ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٦٦/٢ .

فمن حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه من حيثُ اختصاصها به وثباتها له ، ما جاءَ في قوله تعالى : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ (الحاقة:١١) أي في السفينة الجارية وقد حذف الموصوف لوجود قرينة دالة عليه ، فلا يحمل في الماء إلا السفن ، وفضلاً عن ذلك فإن شيوع هذا الوصف صارَ بمنزلة الاسم للموصوف فأغنى عن ذكره إيجازاً واختصاراً ، ومعنى الآية : حملنا أصولكم وهم الذين كانوا مع نوح ، وتناسل منهم الناس بعد الطوفان ؛ لأنّ المقصود الامتنان على المخاطبين بإنجاء أصولهم الذين تناسلوا منهم ، وأصل الحمل وضع جسم فوق جسم لنقله ، وأطلق هنا على الوضع في ظرف متنقل على وجه الاستعارة ، وإسناد الحمل إلى اسم الجلالة مجاز عقلي بناء على أنه أوحى إلى نوح عليه السلام بصنع الحاملة ووضع المحمول قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (المؤمنون: ٢٧) ، ومعنى حمل اللهِ الناسَ في البحر: إلهامه إياهم استعمال السفن والقلوع والمجاذيف ، فجعل تيسير ذلك كالحمل ، وذكر إحدى الحكم والعلل لهذا الحمل وهي حكمة تذكير البشر به على تعاقب الأعصار ؛ ليكون لهم باعثاً على الشكر، وعظةً لهم من أسواء الكفر ، وليخبر بها من علمها قوماً لم يعلموها فتعيها أسماعهم[١].

أما الموصوف المحذوف الذي تدلّ عليه القرائن النحوية أو اللفظية ضمن السياق العام فمتعددة، فقد يدل الفعل على المحذوف ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ ﴾ (سبأ:٤٦) فـ(واحدة) صفة لموصوف محذوف تقديره (موعظة) دلّ عليه الفعل (أعظكم)، وقد يكون المسوّغ في ذلك الحذف هو تقريب الموعظة إلى الإفهام واختصار في الاستدلال وإيجاز في نظم الكلام واستنزال لطائر نفورهم وإعراضهم ، فقد خُتمت سورة سبأ بعظة المشركين ودعوتهم إلى الإيمان بالواحد القهار ، الذي بيده تدبير أمور الخلق أجمعين[٢] .

وقد يأتي الحذف بهذه القرينة مطرداً في نحو قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً ﴾ (آل عمران:٤١) فـ(كثيراً) صفة لموصوف محذوف تقديره (ذكراً) لدلالة الفعل عليه ، أو منصوب على الحال من ضمير المصدر المحذوف الدالّ عليه : اذكروا ، وقيل : الذكر هنا هو بالقلب ؛ لأنه مُنِعَ من الكلام ، وقيل : باللسان ؛ لأنه مُنِعَ من الكلام مع الناس ولم يمنع من الذكر ، فلو رُخّص لأحد في ترك الذكر لرُخّص لزكريا عليه السلام ، وللرجل في الحرب ، وقيل : هو على حذف مضاف ، أي : واذكر عطاء ربك وإجابته دعاءك كثيراً[٣].

وقد تدلّ الصفة نفسها على موصوفها المحذوف من خلال صيغتها ودلالتها ، ومن ذلك ما جاءَ في قوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾ (الصافّات:٤٨) ، وقوله كذلك ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ

---

[١] ينظر : التحرير والتنوير : ١١٤/٢٩ .

[٢] ينظر : صفوة التفاسير : ٥٤/٣ .

[٣] ينظر : البحر المحيط : ٤٧٣/٢ .

الطَّرْفِ﴾ (الرحمن:٥٦) ، فـ(قاصرات) صفة لموصوف محذوف تقديره (حور) وقد دلّت عليه الصفة نفسها من خلال معناها ، فضلاً عما فيها من قرينة نحويّة هي إضافتها إلى الطرف بعد جمعها جمع تأنيث ، مما يدلّ على اختصاص هذه الصفة بالحور فأغنت هذه القرينة عن ذكره ، ولا شكَّ في أنَّ لهذا الحذف أثراً في المعنى ، وذاك يتمثل في الاهتمام بهذه الصفة وإبرازها وتأكيدها ، فهي الصفة الرفيعة في الحور ، ومما يزيد في ذلك قوة مجيئها على زنة اسم الفاعل الدال على أن القصر منهن طوع ، فهُنَّ حابسات أنظارهن حياءً وغنجاً ، والطرف : العين ، وهو مفرد لا جمعَ له من لفظه ؛ لأنّ أصل الطرف مصدر : طرف بعينه من باب ضرب ، إذا حرّكَ جفنيه ؛ فسميت العين طرفاً ، فالطرف هنا الأعين ، أي قاصرات الأعين ، وذكر (عند) ؛ لإفادة أنهنَّ ملابسات لهم في مجالسهم التي تدار عليهم فيها كأس الجنّة ، وكانَ حضور الجواري مجالس الشراب من مكملات الأنس والطرب عند السادة كثيراً[١].

المطلب الثالث : حذف الصفة :

لم يكن حذف الصفة ظاهرة واسعة في النحو واللغة ؛ ولعل كونها تابعاً مكملاً لمتبوعها ببيان صفة من صفاته[٢] أو كون غرضها المتمثل في التخصيص أو المدح أو الذمّ أو الترحّم أو التأكيد[٣] هو الذي جعل قصدها واجب الذكر ، وإلا فإنّ حذفها لا يلتفت إليه ؛ لأنها لا تعرف أمقصودة من المتكلم أم لا ؟ اللهم إلا إنْ دل عليها دليل من حال أو مقال ، فعند ذاك يجوز حذفها[٤] ، وممّا جاءَ على ذلك قوله تعالى :﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ (الأنعام:٦٦) ، أي قومك الكافرون تخصيصاً لهم ، ولا بد من هذا التقدير لتخصيص الكذب بهم دونَ خاصّة رسول الله ﷺ [٥] ، وقد يراد من ذلك التغليب ، ومن ذلك أيضاً ما جاءَ في قوله تعالى : ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ (الكهف:٧٩) أي كل سفينة صالحة، بدليل ورود قراءة عليها[٦] ، "وإن تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة ، فلا فائدةَ فيه حينئذ"[٧] .

---

[١] ينظر : التحرير والتنوير : ٣٣/٢٣ .

[٢] ينظر : شرح التصريح على التوضيح – خالد بن عبد الله الأزهري : ١٠٨/٢ .

[٣] ينظر : شرح المفصّل : ٢٤٧/٣ ، وشرح الكافية في النحو : ٣٣١/١ ، وهمع الهوامع : ١١٦/٢ .

[٤] ينظر : مغني اللبيب : ٦٢٧/٢ .

[٥] ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٧٨٣/٣ .

[٦] قرئت (سفينة صالحة) ، وقد نسبت هذه القراءة إلى عبد الله بن مسعود في : جامع البيان عن تأويل آي القرآن – الطبري : ٢/١٦ ، ونسبت كذلك إلى ابن عباس وعثمان بن عفان – رضي الله عنهم جميعاً – في : الجامع لأحكام القرآن : ٣٤/١١ .

[٧] مغني اللبيب : ٦٢٧/٢ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۞ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ (الأحقاف:٢٤-٢٥) أي كلّ شيء سُلّطت عليه أو أتت عليه ، ولا بُدَّ من هذا التقدير أيضاً ؛ لأنّ لفظة (شيء) غارقة في التنكير ، وإضافتها إلى (كلّ) يجعلها شاملة لكلِّ ما في الوجود ، في حين إن هذه الريح جاءت على قوم مخصوصين ، هم قوم عاد ، فوجب هذا التقدير ، أي تخرب وتهلك كلَّ شيء أتت عليه ، من رجال ومواشٍ وأموال بأمره تعالى وإذنه ، قال ابن عباس : أول ما جاءت الريح على قوم عاد كانت تأتي على الرجال والمواشي فترفعهم من الأرض ، فدخلوا بيوتهم وأغلقوا أبوابهم ، فقلعت الريح الأبواب وصرعتهم[١] ، وإنّما حذفت الصفة تأكيداً لشمول هذا الدمار وهوله ، ولعلَّ ما يؤكد هذا الغرض هو ورود الصفة مذكورة في آية مشابهة ، هي قوله تعالى : ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ۞ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ (الذاريات:٤١-٤٢) ، وإنما هذا تابع لاختلاف السياق الذي وردت فيه كل من الآيتينِ ، فالآية الأولى وردت في سياق تضمّنَ جدلاً كبيراً وتحدياً بالغاً بينَ النبي ﷺ وقومه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءاً﴾ (النساء:١) ، أي نساء كثيرات ، فحذف الصفة ؛ ليدلّ على الرابطة الإنسانية التي تجمع الناس جميعاً ، فهم من أصل واحد .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ (قريش:٤)، معناه: أطعمهم من جوع شديد ، وآمنهم من خوف عظيم ، والفائدة في قوله تعالى﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ ﴾ هو التنبيه على أنّ أمر الجوع شديد ، وتذكير أهل مكة أيضاً الحالة الأولى الرديئة المؤلمة وهي الجوع؛ حتى يعرفوا قدر النعمة الحاضرة فضلاً عن أنَّ خير الطعام ما سدَّ الجوعة ؛ لأنه لم يقل وأشبعهم؛ فالطعام يزيل الجوع أما الإشباع فإنه يورث البطنة ، وأما قوله تعالى﴿وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾؛ فلأن أهل مكة كانوا يسافرون آمنين لا يتعرض لهم أحد ، ولا يغير عليهم أحد لا في سفرهم ولا في حضرهم ، وكان غيرهم لا يأمنون من الغارة في السفر والحضر[٢] .

المطلب الرابع : حذف جملة جواب الشرط :

يعدّ الشرط بنية قائمة "على تعليق حصول مضمون جملة هي جملة جواب الشرط ، بحصول مضمون جملة أخرى هي جملة الشرط"[٣] ، فهو إذن مبني على تآلف جملتينِ بعلاقة إسنادية مركبة، ومن هنا فإن حذف جملة الجواب يستدعي تقديرها ؛ وذاك لما بينها وبين جملة الشرط من تلازم في التركيب ، ولقد وقف النحاة على تلك الجملة فرأوا حذفها واجباً مرة وجائزاً مرة أخرى .

---

[١] ينظر : صفوة التفاسير : ٢١٩/٣ .

[٢] ينظر : مفاتيح الغيب : ١٠٢/٣٢ .

[٣] التعريفات – القاضي الجرجاني : ٧٣ .

حذفها وجوباً :

ويكونُ ذلكَ إذا تقدّم ما يدلّ عليها ، وكان فعل الشرط ماضياً ، وهذا ما اختصّ به البصريون ، فهم يذهبون إلى تقدير جواب ، ولا يجيزون جعل الدليل المتقدم جواباً بحسب قياسهم النحويّ؛ لأنّ المتقدّمَ إذا كانَ جملة اسمية فلا تدخل الفاء عليه ، وإذا كانَ فعلاً مضارعاً لم يلحقه الجزم ، والجواب يجب أن يخضع لتلك القيود[١] ، وأما الكوفيون ، فيرون أنّ المتقدّمَ هو الجواب ، ولا موجب لمثل هذا التقدير[٢] ، ويمكن القول : إنّ لكلٍّ مذهب جهة من القبول من حيث انسجام اللغة مع واقعها الخارجي العام ، فقد يكون قصد المتكلم هو الإخبار مجرّداً من القيود ، ثم يبدو له أن يضع شرطاً ، فيذكر جملته الأولى ويدع الأخرى ؛ استغناء بما تقدّمها من دليل على مذهب البصريين ، وقد يكون قصد المتكلم هو تقديم جواب الشرط على جملته عنايةً وتأكيداً واهتماماً على مذهب الكوفيين ، ومما جاءَ على ذلك قوله تعالى : ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (البقرة:١٧٢) ، وقوله ﴿وَاشْكُرُواْ اللَّهِ﴾ أمر وليس بإباحة ، فإن قيلَ : الشكر إما أن يكونَ بالقلب أو باللسان أو بالجوارح ، أما بالقلب فهو إما العلم بصدور النعمة عن ذلك المنعم أو العزم على تعظيمه باللسان وبالجوارح ، أما ذلك العلم فهو من لوازم كمال العقل ، فإنّ العاقلَ لا ينسى ذلك ، وأما العزم على تعظيمه باللسان والجوارح فذلك العزم القلبي مع الإقرار باللسان والعمل بالجوارح، وأما الشكر باللسان فهو إما أن يقر بالاعتراف له بكونه منعماً، أو بالثناء عليه، وأما الشكر بالجوارح والأعضاء فهو أن يأتي بأفعال دالّة على تعظيمه ، وإذا ثبتَ هذا فنقول ظهرَ أنه يجب على الإنسان اعتقاد كون الله سبحانه مستحقاً للتعظيم وإظهار ذلك باللسان أو بسائر الأفعال ، فيكون المعنى : وَاشْكُرُواْ للَّهِ إن كنتم عارفين بالله وبنعمه فعبّر عن معرفة الله تعالى بعبادته إطلاقاً لاسم الأثر على المؤثر ، وقيل : معناه إن كنتم تريدون أن تعبدوا الله حقَّ عبادتِه فاشكروه ؛ فإنَّ الشكرَ رأسُ العباداتِ ، أو اشْكُرُواْ للَّهِ الذي رزقكم هذه النعم إن صحَّ أنكم تخصونه بالعبادة وتقرون أنه سبحانه المنعم لا غيره[٣] .

حذف جملة جواب الشرط جوازاً :

وتُحذف جملة الجواب جوازاً أيضاً ، ولا خلافَ بين النحاة فيه إن علم المخاطب بها أو وجد الدليل عليها[٤] ، ولا شكَّ في أن لذلك فوائدَ منها التعظيم والتفخيم وقصد الإطلاق وعدم التحديد[٥] ؛

---

[١] ينظر : الأصول في النحو : ١٩٦/٢ ، وشرح المفصل : ٧/٩ ، ومغني اللبيب : ٦٤٧/٢ .

[٢] ينظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : ١٥/٤ .

[٣] ينظر : مفاتيح الغيب : ٩/٥ .

[٤] ينظر : الكتاب : ١٠٣/٣ ، والمقتضب : ٨١/٢ .

[٥] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٦١/٢ – ٤٦٢ ، والإتقان في علوم القرآن : ٥٧/٢ .

ذلك أنّ حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره ، ففي الذكر طولٌ وسآمةٌ فيحذف الجواب ويكتفى بدلالة الحال ، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها ، ولذا نرى المفسّرين متباينين في التقدير في نحو قوله تعالى : ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ (النور:١٠) ، فمن قائل تقديره (لعاجلكم بالعقوبة)[١] ومن قائل تقديره (لهلكتم ، أو لم يبقَ لكم باقية ، أو لم يصلح أمركم) ، ونحوه من الوعيد والتهديد [٢]

وللحذف فوائد أُخر مخصوصة في بعض السياقات ، ومن ذلك ما جاءَ في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المائدة:٣) ، فجواب الشرط هنا محذوف تقديره (فليأكل) ، وفي حذفه إشارة إلى أنَّ هذا الحكم مقتصر على الترخيص والجواز، بخلاف ما لو ذكر الجواب ، فإن هذا الحكم قد يحتمل الوجوب ؛ لما في الذكر من دلالة على التأكيد، وهو غير مراد .

وقد يُحذف جواب الشرط فيقع موقعه جملة شبيهة به لفظاً ومعنى ، بيدَ أن التحقيق عند النحاة هو تقدير جواب غيره ؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ (العنكبوت:٥) ، فلم تكن الجملة المقترنة بـ(الفاء) هي الجواب ، بل الجواب محذوف تقديره (فليبادر بالعمل) [٣] تناسباً مع جملة الشرط نفسها فهذا الكلام مسوق للمؤمنين خاصة ؛ لأنهم الذين يرجون لقاء الله ، فالجملة أفادت التصريح بالوعد بنصر المؤمنين على عدوهم مبينة لها ، ولولا هذا الوقع لكان حقّ الإخبار بها أن يجيء بواسطة حرف العطف ، ومعنى رجاء لقاء الله : ظنّ وقوع الحضور لحساب الله والجزاء ؛ لأن الناس يتلقون خطاب الله المتعلق بهم ، لهم أو عليهم ، مباشرة بدون واسطة[٤] .

ومما جاءَ على ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً ﴾ (الرعد:٣١) ، والمعنى : لو أنَّ كتاباً من الكتب السالفة اشتمل على أكثر من الهداية فكانت مصادر لإيجاد العجائب لكان هذا القرآن كذلك ، ولكن لم يكن قرآن كذلك ، فهذا القرآن لا يتطلب منه الاشتمال إذ ليس ذلك من سنن الكتب الإلهية ، فجواب (لَوْ) محذوف ؛ لدلالة المقام عليه واسطة[٥] ، غيرَ أن قسماً من النحويين والمفسّرين قدروه (لما آمنوا)[٦] ، وما قدّره هؤلاء أظهر على وفق ما في الشرط من غاية ، هي نفي الإيمان عن الكافرين ، ولعلَّ ما

---

[١] ينظر : معالم التنزيل – البغوي : ٢٦/٦ .

[٢] ينظر : مفاتيح الغيب : ١٥٠/٢٣ .

[٣] ينظر : مغني اللبيب : ٦٤٨/٢ .

[٤] ينظر : التحرير والتنوير : ١٣٣/٢٠ .

[٥] ينظر : م . ن : ١٨٦/١٢ .

[٦] ينظر : الكشّاف : ٤٩٨/٢ ، ومغني اللبيب : ٦٤٧/٢ .

يؤكد ذلك هو ما وردَ في الآية من سبب نزول ؛ فإن الكفار قالوا للنبي ﷺ : لو سيّرتَ لنا جبال مكة حتى تتسع فنحرث فيها ، أو قطّعتَ لنا الأرض كما كانَ سليمانُ عليه السلام يقطع لقومه بالريح ، أو أحييتَ لنا الموتى كما كانَ عيسى عليه السلام يحيي الموتى لقومه ، فنزلت معلمة أنهم لا يؤمنون ولو كان ذلك كله[١] ، فهم لم يطلبوا إثبات تسيير الجبال بالقرآن حتى يكون هو الجواب – كما هو التقدير الأول – بل طلبوا ذلك لأجل الإيمان فقرر الشرط نفيه عنهم – كما هو التقدير الثاني – وهو الصواب ، وإنما ذكرَ القرآن تعظيماً له ، وأنه هو أساس الإيمان.

المبحث الثالث
حذف الفضلة

لم يكن حذف الفضلة بمقام حذف العمدة عند النحاة ، إذ لم نشهد لهم خلافاً كبيراً في جوازه بل وعدم تقديره في غالب الأحيان، وربما كونه فضلة لا يقوم ركناً رئيساً في الجملة هو العلّة في ذلك، غير أن هناك من الفضلات ما تستلزم الذكر أو التقدير إذا كانت مقصودة في المعنى والسياق، بل إن المعنى ينتقض بحذفها أو عدم تقديرها ، فالحال مع كونها فضلة ، بيدَ أنّها في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ (الأنبياء:١٦) واجبة ومقصودة في ذكرها ؛ لتوقف المعنى عليها وعدم استغنائه عنها ، وبمثل هذا الفهم يمكننا أن نقف على حذف الفضلة؛ لنرى كيف يستلزم المعنى تقديرها أحياناً ، ولا يستلزمها أحياناً أخر .

المطلب الأول : حذف المفعول به :

يجوز حذف المفعول به عند النحاة إن دلّ الدليل عليه ولم يضرّ حذفه ، فإن ضرّ امتنعَ ، وقد قسموا هذا الحذف على قسمينِ : قسم يكون الحذف فيه اختصاراً ، وقسم يكون الحذف فيه اقتصاراً [٢] ، فأما الاختصار : فهو أن يحذف من الكلام لفظاً ، لكنّه مراد معنى وتقديراً[٣] ولا يكون ذلك إلا إذا استوجبه الحال بدليل من الصنعة أو المعنى ، فأما دليل الصنعة فيتمثل في حذف الضمير (المفعول به) من جملة صلة الموصول ؛ إذ لا بد من تقديره لكونه رابطاً بين الصلة والموصول[٤] ، ومن ذلك ما جاءَ في قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ (المُدثّر:١١) ، فقد حذف المفعول به من جملة الصلة ، والتقدير (ومَن خلقته) و (وَحِيداً) : حال من الله عزّ وجلّ على معنيينِ ، أحدهما :

---

[١] ينظر لباب النقول في أسباب النزول – جلال الدين السيوطي : ١١٧ .

[٢] ينظر : مغني اللبيب : ٦١١/٢–٦١٢ ، ومنهج السالك : ١٩٨/١ – ١٩٩ .

[٣] ينظر : معاني النحو : ٥١٤/٢ .

[٤] ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى – ابن هشام الأنصاري : ١٢٤.

ذرني وحدي معه ، فأنا أجزيك في الانتقام منه عن كل منتقم، والثاني : خلقته وحدي لم يشركني في خلقه أحد، أو حال من المخلوق على معنى : خلقته وهو وحيد فريد لا مالَ له ولا ولدَ[١] .

وأما دليل المعنى : فهو أن يدلّ معنى الكلام عليه، كأن يتقدم ذكره نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴾ (يونس:٧٧) ، فمقول القول الثاني (أتقولون) محذوف تقديره (هو سحر) ، وجملة : ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ مستأنفة للتوبيخ والإنكار ، أنكرَ موسى عليهم وصفهم الآيات الحقّ بأنها سحر ، والإشارة تفيد التعريض بجهلهم وفساد قولهم، بأن الإشارة إلى تلك الآيات كافية في ظهور حقيقتها وأنها ليست من السحر في شيء ، ولذلك كان مفعول (أَتَقُولُونَ) محذوفاً ؛ لدلالة الكلام عليه ،وقيل : التقدير: أتقولون هذا القول للحق لما جاءكم[٢].

وقد يقع الحذف بهذه القرينة مطردا بعد فعل المشيئة [٣] ، سوى أنّ الدليل هناك متقدّم، وهنا متأخر، إذ يقع في جواب الشرط ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى ﴾ (الأنعام:٣٥) فإن مفعول الفعل (شاء) محذوف ، تقديره (هداهم) ، أي ولو شاء الله هداهم لجمعهم على الهدى[٤] ، فقد أغنى عنه جواب الشرط نفسه إيجازاً واختصاراً .

ثم إن لهذا الحذف عللاً وأغراضاً منها (التحقير) [٥] نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنّ﴾ (المجادلة:٢١) أي الكافرين ، وقد حذف ؛ تحقيراً لهم ، وغلبة جميع الرسل بالحُجّة مفاضلة إلا أن منهم من ضمَّ إلى الغلبة بالحجة الغلبة بالسيف ومنهم من لم يكن كذلك، ثم قال ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِى ٌ﴾ على نصرة أنبيائه ، ﴿عَزِيزٌ﴾ : غالبٌ لا يدفعه أحد عن مراده[٦] .

ومن أغراض الحذف أيضاً هو (مراعاة الفاصلة) نحو ما جاءَ في قوله تعالى : ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ (طه:٣) إذ حذف مفعول الفعل (يخشى) ؛ ليكون هذا الفعل فاصلة ؛ تناسباً مع فواصل الآي الأُخَر ، و ﴿مَنْ يَخْشَى﴾ هو المستعد للتأمل والنظر في صحة الدين، وهو كل من يفكر للنجاة في العاقبة ، فالخشية هنا مستعملة في المعنى العربي الأصلي ، ويجوز أن يراد بها المعنى الإسلامي ، وهو خوف الله ، فيكون المراد من الفعل المآل ، أي من يؤول أمره إلى الخشية بتيسير الله تعالى له التقوى ، كقوله تعالى: {هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة:٢) أي الصائرين إلى التقوى[٧] ،

---

[١] ينظر : الكشّاف : ٦٤٩/٤ .

[٢] ينظر : التحرير والتنوير : ١٤٩/١١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٦٣٣/٢ .

[٤] ينظر : مفاتيح الغيب : ١٧١/١٢ .

[٥] ينظر : همع الهوامع : ١٦٧/١ .

[٦] ينظر : مفاتيح الغيب : ٢٤٠/٢٩ .

[٧] ينظر : التحرير والتنوير : ٩٥/١٦.

ومن الأغراض أيضاً (العموم والإطلاق) ؛ "فورود الفعل المستحق للمفعول بلا مفعول إنما يكون مقصوداً به إطلاق الفعل في كل ما يسمح المقام بتصوره مفعولاً لذلك الفعل دون النص على اسم بعينه"[١] ، ومن ذلك ما جاءَ في قوله تعالى : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِم﴾ (النساء:٩) ، فالأظهر أن مفعول (يخشَ) محذوف ؛ "لتذهب نفس السامع في تقديره كلّ مذهب محتمل ، فينظر كلّ سامع بحسب الأهم عنده مما يخشاه أن يصيب ذريته"[٢] .

وقد يكون الغرض مخصوصاً في السياق نحو ما جاءَ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ (آل عمران:١٧٥) ، معناه : يخوفكم أولياءه ، أي من أوليائه[٣] بدليل قوله عز وجل بعد ذلك : ﴿فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ، وبدليل ورود قراءة عليها، أي (يُخَوِفُكُمْ أَوْلِيَاءَهُ)[٤] ، فالمفعول الحقيقي للفعل (يخوّف) محذوف ، ولا بد من تقديره لكي يتضح المعنى ويستبين ، وقد وجّه بعض المفسرين هذا الحذف إلى "أن تخويفه يؤول إلى خوف أوليائه ؛ لأنّ أولياء الرحمن إذا ثبتوا لأجله أنجز لهم ما وعدهم من النصرة على أولياء الشيطان"[٥] ، ومن مواضع حذف المفعول قوله تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ (الزلزلة:٤) ، مفعولا (تحدّث) قد حُذف أولهما ، والثاني : أخبارها ، وأصله تحدّث الخلقَ أخبارَها إلا أن المقصود ذكر تحديثها الأخبار لا ذكر الخلق تعظيماً ، ومعنى تحديث الأرض فيه وجوه أحدها : يومئذ يتبين لكل أحد جزاء عمله فكأنها حدّثت بذلك كقولك : الدار تحدّثنا بأنها كانت مسكونة فكذا انتقاض الأرض بسبب الزلزلة تحدّث أن الدنيا قد انقضت ، وأن الآخرة قد أقبلت ، والثاني : أن الله تعالى يجعل الأرض حيواناً عاقلاً ناطقاً ، ويعرفها جميع ما عمل أهلها فحينئذ تشهد لمن أطاع ، وعلى من عصى[٦] .

وقد يُحذف المفعول الثاني ويبقى مراداً لفظاً ومعنى ، نحو ما جاءَ في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُم ﴾ (البقرة:٥٤) أي (باتخاذكم العجل إلهاً) فَحَذْفُ المفعول الثاني ؛ لدلالة الحال عليه – على رأي بعض المعربين ؛ إذ "لا بد من إضماره ؛ لأنهم عوتبوا بذلك ولا يعاتب أحد باتخاذ صورة العجل"[٧] إلهاً ، أقول بل

---

[١] نحو القرآن – د . أحمد عبد الستار الجواري : ٣٦ .

[٢] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير – محمد بن علي الشوكاني : ٤٢٩/١ .

[٣] ينظر : معاني القرآن – الفرّاء : ٢٤٨/١ ، ومعاني القرآن – الأخفش : ٤٢٨/١ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٢٢ .

(٤) وهي قراءة ابن عباس وابن مسعود وعكرمة وعطاء ، ينظر : الكشاف : ٤٧١/١ ، والبحر المحيط : ١٢٥/٣ ، وجواهر الحسان في تفسير القرآن – الثعالبي : ٣٣٤/١) .

[٥] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور – برهان الدين البقاعي : ١٣٢/٥ .

(٦) ينظر : مفاتيح الغيب : ٥٦/٣٢ .

[٧] إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج : ٤١٣/٢ .

يُعاتب الإنسان ويعذّب، ولا يُغفر ذنبُه إن أصرّ على اتخاذ الصور آلهة يعبدها من دون الله سبحانه وتعالى .

وأما الاقتصار – وهو القسم الثاني من حذف المفعول – فيكون في حذف المفعول إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل من دون أن ينوي ذكر المفعول ، ومما جاءَ على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ ﴾ (البقرة:١٧) ، فالمفعول المحذوف من "(لا يبصرون) من قبيل المتروك المطروح الذي لا يلتفت إلى إحضاره بالبال، لا من قبيل المقدّر المنوي، كأنَّ الفعل غير متعدٍّ أصلاً نحو (يعمهون) في قوله تعالى : ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الأعراف:١٨٦)"[1] ، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ۞ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ (القصص:٢٣-٢٤) ، قالَ الشيخ عبد القاهر الجرجانيّ : "ففيها حذفُ مفعولٍ في أربعةِ مواضعَ ؛ إذ المعنى : وجدَ عليه أمةَ منَ الناس يسقون أغنامَهم أو مواشيهم وامرأتينِ تَذودانِ غنمهما وقالتا : لا نَسقي غَنمَنا فسقى لهما غنمَهما ، ثمَّ إنه لا يَخفى على ذي بَصَرٍ أنه ليس في ذلك كلِّه إلا أن يُتركَ ذكرُه ويُؤتى بالفعل مُطلقاً ، وما ذاك إلاّ أنَّ الغرضَ في أن يعلمَ أَنه كان منَ الناس في تلك الحال سَقْيٌ ومن المرأتين ذَوْدٌ وأنهما قالتا : لا يكون مِنَّا سَقْيٌ حتى يُصدرَ الرِّعاء ، وأنه كانَ مِن موسى عليه السلام من بَعْدِ ذلك سَقيٌ ، فأمّا ما كانَ المسقيُّ غنماً أم إبلاً أم غيرَ ذلك فخارجٌ عن الغرضِ ومُوْهِم خلافه ، وذاك أنه لو قيلَ : وجدَ من دونهم امرأتينِ تذودانِ غنمَهما جاز أن يكونَ لم يُنكرِ الذَّودُ من حَيْثُ هو ذَوْدٌ بل من حيثُ هو ذَوْدُ غَنَمٍ حتى لو كان مكانَ الغنم إبلٌ لم ينُكرِ الذَّود كما أنك إذا قلتَ : ما لك تمنعُ أخاك كنتَ منكراً المنعَ لا من حيثُ هوَ مَنْعٌ بل مِنْ حيث هو منعُ أخٍ، فاعرفْه تَعْلَمْ أَنك لم تجدْ لحذفِ المفعولِ في هذا النحوِ من الرِّوْعة والحُسن ما وجدتَ إلاّ ؛ لأنّ في حذفه وترك ذِكره فائدةً جليلة ، وأَنَّ الغرضَ لا يَصحُّ إلاّ على تركه"[2]

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ (النجم:٤٣) ، والضحك: أثر سرور النفس، والبكاء : أثر الحزن ، وكلٌّ من الضحك والبكاء من خواص الإنسان وكلاهما خلقٌ عجيبٌ دالٌّ على انفعالٍ عظيمٍ في النفس ، ولا يخلو الإنسان من حالي حزن وسرور ؛ لأنه إذا لم يكن حزيناً مغموماً كان مسروراً ؛ لأنّ الله خلق السرور والانشراح ملازماً للإنسان بسبب سلامة مزاجه وإدراكه ؛ لأنه إذا كانَ سالماً كانَ نشيط الأعصاب ، وذلك النشاط تنشأ عنه المسرة في الجملة وإن كانت متفاوتة في الضعف والقوة ، فذكرُ الضحك والبكاء يفيد الإحاطة بأحوال الإنسان بإيجاز ،

---

[1] الكشّاف : ١١٢/١ .

[2] دلائل الإعجاز : ١٣٢ .

ويرمز إلى أسباب الفرح والحزن ويذكر بالصانع الحكيم ، ويشير إلى أن الله هو المتصرف في الإنسان ؛ لأنه خلق أسباب فرحه ونكده وألهمه إلى اجتلاب ذلك بما في مقدوره ، وجعل حدّاً عظيماً من ذلك خارجاً على مقدور الإنسان ، وأفادَ ضمير الفصل (هو) قصراً لصفة خلق أسباب الضحك والبكاء على الله تعالى ؛ لإبطال الشريك في التصرف فتبطل الشركة في الإلهية ، وهو قصر إفراد؛ لأنّ المقصود نفي تصرّف غير الله تعالى وإن كان هذا القصر بالنظر إلى نفس الأمر قصراً حقيقياً لإبطال اعتقاد أنّ الدهرَ متصرفٌ ، وإسناد الإضحاك والإبكاء إلى الله تعالى ؛ لأنه خالق قوتي الضحك والبكاء في الإنسان ، وذلك خلق عجيب ، ولأنه خالق طبائع الموجودات التي تجلب أسباب الضحك والبكاء من سرور وحزن ، ولم يذكر مفعول (أَضْحَكَ وَأَبْكَى) ؛ لأنّ القصدَ إلى الفعلينِ لا إلى مفعوليهما ؛ فالفعلانِ منزلانِ منزلة اللازم ، أي أوجد الضحك والبكاء ، وفي هذه الآية مُحسّن الطباق بين الضحك والبكاء وهما ضدّانِ ، وفي الاعتبار بخلق الشيء وضدّه إشارة إلى دقائق حكمة الله تعالى ، وتقديم الضحك على البكاء ؛ لأنّ فيه امتناناً بزيادة التنبيه على القدرة ، وحصلَ بذلكَ مراعاة الفاصلة[١] .

المطلب الثاني : **حذف الحال** :

أجازَ النحاةُ حذف الحال إذا دلَّ عليها الدليل ، وذكروا أنَّ ذلكَ يطرد إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول [٢] نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۞ سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ (الرعد:٢٣-٢٤) ، فالحال محذوفة ؛ لأنّ المعنى : يقولونَ أو قائلينَ سلام عليكم: هذا بما صبرتم ، يعنون هذا الثواب بسبب صبركم ، أو بدل ما احتملتم من مشاقّ الصبر ومتاعبه هذه الملاذ والنعم ، فلئن تعبتم في الدنيا فقد استرحتم في الآخرة[٣]

وقد تكون هناك قرائن معنوية تثبت تقدير حال محذوفة ، ومن تلك القرائن هي الأحكام الشرعية في القرآن الكريم ، فإنّ الفعلَ فيها أحياناً يستلزم حالاً تقيده ظاهرةً أو مقدّرةً ؛ لكي يكونَ الحكمُ متفقاً مع ما يرادُ به من قيد وشروط ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُم ﴾ (المائدة:٦) ، فهناك حال محذوفة تقديرها "وأنتم على غير طُهرِ الصلاة"[٤] أو "وأنتم محدثون"[٥] ، إنّ الحذف حقق إطلاق الوضوء، وأمر به عند القيام إلى الصلاة سواء أكان من حدث وهو واجب حينئذ أم من غير حدث وهو مندوب.

---

[١] ينظر : التحرير والتنوير : ٢٧/١٤٢-١٤٣ .

[٢] ينظر : منهج السالك : ١/٢٦٠ .

[٣] ينظر : الكشّاف : ٢/٤٩٦ .

(٤) جامع البيان : ٦/١١٠ .

[٥] تفسير القرآن العظيم : ١/٣٢٩ .

المطلب الثالث : حذف التوكيد :

لم يقف النحاة عند حذف التوكيد ، ولعل غرضه المتمثل (في رفع توهّم عدم إرادة الشمول)[١] هو الذي جعل قصده وذكره واجباً وليس ثمة داعٍ إلى تقديره إذا لم يذكر في الكلام، ولكن هناك من المفسرين النحاة من أشارَ إليه ضمناً وعرضاً ، إذا تطلبه المعنى ولم يستقم من دونه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (البقرة:١٧٧)، فقال الزجاج : "المعنى : ليسَ البرّ كلّه في الصلاة"[٢] ، فلا بُدَّ من هذا التقدير لئلا تخرج الصلاة من مفهوم البرّ ، وربما كان لهذا الحذف ما يسوغه من حيث المعنى ، فقد يدلّ على أنّ الصلاةَ إذا لم تفضِ إلى الإيمان كلِّه وإلى عمل وجوه الخير فإنها لا تعد من البرِّ في شيء ، ولا سيما أن الآية جاءت ردّاً على اليهود والنصارى في ادعاء كل منهم أنّ "الهدى مقصور على قبلته، فردّ اللهُ عليهم ، وبيَّنَ أنَّ العبادة الحقة وعمل البر ليس بتوجه الإنسان جهة المشرق والمغرب"[٣] ولكن بالإيمانِ الصادقِ والإخلاصِ واتباع النبي محمدﷺ .

المبحث الرابع
حذف الحروف

درسَ البلاغيون حذف جزء الجملة في باب المسند إليه ، والمسند ومتعلقات الفعل ، ودرسوا حذف الجملة في باب الإيجاز بالحذف أيضاً ، ولم يلتفتوا إلى حذف جزء الكلمة ، وإن كان فيه من الإشارات ما يوجب على المشتغل بأسرار اللغة وبلاغتها أن ينبه إليها ، وبخاصة أننا نجد في إشارات علمائنا السابقين ما يمسّ الجانب البلاغي من هذا النوع من الحذف ، من ذلك :

حذف حرف العلة : إنّ هذا الحذف قد يُنتفَعُ به في الدلالات المعنوية ، ففي قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر:٤) ، حذف حرف العلة (الياء) فيه من غير ناصب ولا جازم ، وعادة العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه ، والليل لمّا كان لا يسري ، وإنما يُسرى فيه نقصَ منه حرف ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ (مريم:٢٨) ، أي باغية بمعنى زانية ، فيامريمُ من أين لكَ هذا الولد؟ ، والأصل بغيّة فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وقيل : أصله فعول بغوي فوقع إبدال وإدغام[٤] ، والحذف هنا دليل على شيء في المعنى أي في دلالة اللفظ على معناه إلا أنَّ هذا ليس قاعدة ، فكم من كلمات عدلَ بها القوم عن معناها ، وبقيت في لسانهم كما كانت قبل أن يُعدلَ بها ، وصور المجاز كثيرة ، وكلّها عادل عن المعنى.

---

[١] ينظر : شرح ألفية ابن مالك : ٢٠٧/٣ .

[٢] معاني القرآن وإعرابه : ٢٦/١ .

[٣] صفوة التفاسير : ١١٧/١ .

(٤) ينظر : التحرير والتنوير: ٢٥٥/٧ .

الترخيم : وهو حذف الحرف الأخير من المنادى تخفيفاً، نحو(يامالِ) والأصل (يامالكُ) [1] ، فقد رويَ أنَّ ابن مسعود قرأ (يامالِ) في قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (الزخرف:٧٧) ، وسبب ذلك أنَّ أهل النار عجزوا عن تمام الكلام ؛ لشدة ما هم فيه وهذه علّة بلاغية ؛ لأنها تشير إلى ما وراءَ هذا الحذفِ من ضيق الصدر، وغلبة اليأس ومعاناة الهول شغلتهم عن إتمام الكلمة ، ومالك : هو خازن النار ، لما أيسوا من فتور العذاب نادوا يامالكُ ، وقيل لابن عباس إنَّ ابنَ مسعود قرأ (يا مالِ) فقال : ما أشغلَ أهلَ النارِ عن الترخيم[2] .

حذف حرف النفي (لا) : في حكاية قول أخوة يوسف لأبيهم: ﴿قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ (يوسف:٨٥) ، والأصل لا تفتأ تذكر يوسف حتى تفنى وتبلى، يقال: ما زلت أفعله وما فتئت وما فتيت لغتانِ أفعله وما برحت أفعله ولا يتكلم بِهنَّ إلا مع الجحد، فحرف النفي ههنا مضمر على معنى قالوا (لا تفتأ) ، وجاز حذفه لأنه لو أريد الإثبات لكانَ باللام والنون نحو والله لتفعلن، فلما كانَ بغير اللام والنون عرف أنَّ كلمةَ (لا) مضمرة ، وأصل الحرض: فساد الجسم والعقل بسبب الحزنِ والحبِّ ، وقوله حرضت فلاناً على فلان تأويله أفسدته وأحميته عليه ، وإذا عرفنا هذا فنقول وصف الرجل بأنه حرض وهو ما لا يعتد به إما أن يكون لإرادة أنه ذو حرض فحذف المضاف ، أو لإرادة أنه لما تناهى في الفساد والضعف فكأنه صارَ عينَ الحرضِ ونفسَ الفسادِ ، وأما الحرض بكسر الراء فهو الصفة وجاءت القراءة بهما معاً[3]، وهذا السياقُ الذي تتزاحم فيه الكلمات الغريبة مشيعة جو الغرابة والوحشة مناسب لمقصودهم الذي يريدون حمل أبيهم عليه ، فهم يريدون أن ينسى يعقوب عليه السلام ولده ، وليس في الغرائب أغرب من هذا ، وحذف حرف النفي وهو خلاف الأصل يأتي متلائماً مع هذا السياق الغريب، ويرمز في خفاء إلى حاجتهم ، وهي نسيان يوسف عليه السلام ، وإبعاده من قلب أبيهم الذي ضاقَ بهم ، وتولى عنهم من أجل يوسف عليه السلام .

حذف حرف النداء : يجوز حذف حرف النداء بكثرة إذا كانَ (يا) دونَ غيرها كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ (يوسف:٢٩)، "يُوسُفُ حذف منه حرف النداء لأنه منادى قريب مفاطن للحديث وفيه تقريب له وتلطيف لمحله، أَعْرِضْ عَنْ هذا الأمر واكتمه ولا تحدّث به ، وَاسْتَغْفِرِى (أنتِ) لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ من جملة القوم المتعمدين للذنب، يقال : خطىء : إذا أذنب متعمداً ، وإنما قال مِنَ الْخَاطِئِينَ بلفظ التذكير تغليباً للذكور على الإناث"[4] ، "وهنا تبدو صورة من الطبقة الراقية في المجتمع الجاهليّ ، رخاوة في مواجهة الفضائح

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٣٩/٢ ، والأصول في النحو : ٣٥٩.

(٢) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل– النسفي :١٢٠/٤.

(٣) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٥٧/١٨ .

(٤) الكشّاف : ١٨٢/٢ .

الجنسية، وميل إلى كتمانها عن المجتمع ، فيلتفت العزيز إلى يوسف البريء ، ويأمره بكتم الأمر وعدم إظهاره لأحد ثم يخاطب زوجَهُ الخائن بأسلوب اللباقة ، في مواجهة الحادث الذي يثير الدم في العروق ، ﴿واستغفري لذنبك﴾ أي توبي واطلبي المغفرة من هذا الذنب القبيح ، وكأنَّ هذا هو المهمُّ؛ محافظة على الظواهر ، ﴿إنكِ كنتِ من الخاطئين﴾ أي من القوم المتعمدين للذنب ، وفي هذا إشارة إلى أنَّ العزيز كانَ قليلَ الغَيرة ؛ إذ لم ينتقم ممن أرادت خيانته ، وتدنيس فراشه بالإثم والفجور"[١]، وقال ابن كثير: "كان زوجها لين العريكة سهلاً ، أو أنه عذرها ؛ لأنها رأت ما لا صبرَ لها عنه"[٢].

والحذفُ هنا لَهُ رمزٌ لطيفٌ ، وكأنه يهمسُ بهذا الخبرِ في أذنِ يوسفَ محاذراً أن يسمعَهُ أحدٌ، ثُمَّ فيه تقريبٌ، وملاطفةٌ ليوسف عليه السلام ، وإيماءٌ خفي بأنَّ الخبرَ كلَّهُ يجبُ أنْ يضمرَ في السرائرِ، وألّا يجريَ بهِ لِسان .

الخاتمة

الحمدُ لله الذي يَسَّرَ لنا إنجاز هذا البحث ، وهذه خلاصة لأهم النتائج التي توصلنا إليها ونرجو إيصالها إلى القارئ ، ويمكن إجمالها بما يأتي :

- يقوم الحذف على شيء ملموس من واقع اللغة نحواً ومعنى معتمداً على دلائل الحال أو المقال ، وتعيين المحذوف أمر تفرضه قرائن النحو ، ويطلبه المعنى والسياق ، فلكل قرينة وتقدير ضرب من المعنى ، وليس الأمر بينهما سواء .
- من مزايا الحذف : وجازة العبارة وامتلاؤها، ثم ترويقها وتصفيتها وصيانتها، ثم بناؤها على إثارة الحس ، والفكر حين تعول على النفس والخيال في ملء جزء المعنى الذي لم يذكر لفظ دال عليه ، ولكل تعبير سر خاص به ، ولا نستطيع أن نحدد أسرار الحذف كلّها ؛ لأن هذه الخصائص مظاهر لاختلاف المقامات والأحوال ، ووظيفتها في الكلام هي جعله مطابقاً لمراد المتكلم وافيا بغرضه مبيناً عن نفسه .
- المبتدأ عمدة في الكلام ؛ لتوقف فائدة الجملة التامة عليه ، ولكونه ركناً رئيساً فيها ، ولذا صار لزاماً تقديره إن كان محذوفاً ، ويحذف المبتدأ من الجملة اعتماداً على الدليل اللفظي الذي تقدمه فيها ، فالعلّة النحوية الرئيسة في حذفه هي تقدّم ما يدل عليه ، أما العلّة المعنوية فمختلفة حسب اختلاف المعنى والسياق.

---

[١] صفوة التفاسير : ٥٣/٢ .

[٢] تفسير القرآن العظيم : ٥٧٩/٢ .

- يشكل الخبر الركن الثاني في الجملة الاسمية، ولذا يستدعي حذفُه تقديره لقيام الجملة عليه، وقد ورد حذف الخبر في آيات من القرآن الكريم ؛ لتحقيق أغراض بلاغية ، وفي الحذف إشارة إلى ذكاء السامع وقدرته على الانتفاع بالسياق والقرائن .
- لا نرجّح ما ذهبَ إليه قسمٌ من النحويينَ من أن الجار والمجرور أو الظرف هو الخبر بعينه، وليس هناك من خبر محذوف ، بناءً على تمام الفائدة به ؛ لأنّ البنى النحوية ليست قائمة في كل أحوالها على تمام عناصرها لكي تتم الفائدة بها، فهناك كثير من البنى قائمة على الحذف ، ومع ذلك فالمعنى تام بالعنصر المذكور كالاسم المنصوب على التحذير .
- يعدّ حذف الفعل ظاهرة واسعة في النحو العربي، وقد اهتم النحاة به ؛ لكونه عمدة أو مسنداً في الكلام ، وكونه عاملاً تحتاجه صناعة النحو من تعليل وقياس ، فلا بد من تقديره لتوقف مبنى الجملة الفعلية عليه، ولذا وقف النحاة على مواضع حذفه وجوباً وجوازاً، غير أنَّ من المواضع ما اختلفَ النحاة فيها بين تقدير فعل محذوف وعدمه بحسب ما تقتضيه الصنعة.
- يعدّ الفاعل عمدة رئيسة في الجملة الفعلية ، فالفعل حَدثٌ والفاعلُ صاحبُ ذلك الحدثِ، حتى أصبحا بمثابة الجزأينِ للكلمة الواحدة التي لا يستغنى بأحدهما عن الآخر؛ ولذا منع الجمهور حذفه، وإذا ما انعدم لفظه ظاهراً فهو من قبيل الاستتار سوى في موضع واحد هو بناء الفعل للمفعول، فإنّ الفاعل لا يقدر حينها ، بل ينوب عنه غيره فيأخذ حكمه من رفع وإسناد .
- لم تكن العمدة هي العنصر الوحيد الذي يستلزم التقدير عند حذفه ، بل هناك عناصر أُخَر تستلزم ذلك أيضاً ، وتلك هي الألفاظ المتلازمة التي لا يقوم أحدها من دون الآخر ، نحو المضاف والمضاف إليه ، والموصوف والصفة ، وجملة الشرط وجوابه ، ويعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من أهم أنواع الحذف التي يدلّ عليها المعنى ؛ لما يترتب عليه من تغير في الحكم النحوي الذي يجعلنا نقدّر اللفظ المضاف.
- حذف الموصوف من المسائل التي أفاض النحاة في الحديث عنها ، ولهم فيها شروط وحدود؛ لما في الصفة والموصوف من تلازم ، فهما كالشيء الواحد ، ولذا اشترط النحاة لحذف الموصوف قيام الدليل وشهود الحال عليه ، ولم يكن حذف الصفة ظاهرة واسعة في النحو واللغة؛ لكونها تابعاً مكملاً لمتبوعها ، وغرضها المتمثل في التخصيص أو المدح أو الذمّ أو الترحّم أو التأكيد جعل قصدها واجب الذكر ، وإلا فإن حذفها لا يلتفت إليه ؛ لأنها لا تعرف أمقصودة من المتكلم أم لا ؟ إلا إذا دل عليها دليل من حال أو مقال .
- لم يكن حذف الفضلة بمقام حذف العمدة عند النحاة ، إذ لم نشهد للنحاة خلافاً كبيراً في جوازه بل وعدم تقديره في غالب الأحيان ، وربما كونه فضلة لا يقوم ركناً رئيساً في الجملة هو العلّة في ذلك ، غيرَ أنَّ هناكَ من الفضلات ما تستلزم الذكر أو التقدير إذا كانت مقصودة في المعنى والسياق، بل إن المعنى ينتقض بحذفها أو عدم تقديرها.

- قد لا يلتفتُ كثيرٌ من الدارسين إلى حذف الحروف في عدد من كلمات القرآن الكريم على الرغم من الإشارات اللطيفة التي توجب على المشتغلين بأسرار اللغة وبلاغتها أن ينبهوا إليها، وبخاصة أننا نجد في إشارات علمائنا السابقين ما يمسّ الجانب البلاغي من هذا النوع من الحذف.
- يرجع حسن العبارة في كثير من التراكيب إلى ما يعمد إليه القرآن الكريم من حذف لا يغمض به المعنى، ولا يلتوي وراءه القصد ، وإنما هو أسلوب فيه صفاء العبارة ، واشتداد أسرها، وقوة حبكها، وتكاثر إيحائها، وامتلاء مبناها، دالةً على الصدق والصحّة والقوة وقدرة البيان، فالقرآن الكريم حذف من الألفاظ ما يدلّ عليها غيرها ، وأصل بلاغتها في هذه الوجازة ، وأنّها من لدن حكيم عليم؛ ليبعث في نفس المفسِّر والقارئ والسامع النشاط حتى يفهم بالقرينة ويدرك باللمحة، ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير ، والمتذوّق للألفاظِ لا يجد متاع نفسِه في السياق الواضح جداً، والمكشوف إلى حد التعرية ، وإنما يجد متعة نفسه حيثُ يتحرّكُ حسّه وينشط؛ ليستوضح ويتبين ، ويكشف الأسرار والمعاني وراء الإيحاءات والرموز ، وحينَ يدرك مراده، ويقع على طلبته من المعاني يكون ذلكَ أمكنَ في نفسه ، وأملك لها من المعاني التي يجدها مبذولة في حاقّ اللفظ وضِيقِهِ .

ثبت المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر: أحمد بن عبد الغني الدمياطي (ت ١١١٧ه)، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، (د . ت) .

٢- الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٤م.

٣- أساس البلاغة : جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) ، دار صادر،بيروت، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

٤- أسرار النحو : شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) ، تحقيق : د.أحمد حسين حامد ، دار الفكر ، عَمّان ، (د . ت) .

٥- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .

٦- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

٨- الأمالي الشجرية : أبو السعادات بن الشجري (٥٤٢هـ)، دار المعرفة، بيروت ، (د .ت).

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧م .

١٠- الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع): جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩هـ) ، ط١ ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ١٩٩٨م

١١- البحر المحيط : أبو عبد الله محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان النحويّ الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

١٢- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

١٣- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت٦٥١هـ) تحقيق : د. خديجة الحديثي ، و د. أحمد مطلوب ، ط١ ، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤م .

١٤- البلاغة فنونها وأفنانها : د . فضل حسن عباس ، ط٢ ، دار الفرقان ، عَمّان، ١٩٨٩م .

١٥- تأويل مشكل القرآن : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، شرحه ونشره:أحمد صقر ، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨١م .
١٦- تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٨م .
١٧- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد : محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ه) ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ١٤٢٠ه- ٢٠٠٠م .
١٨- التعريفات : أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت ٨١٦ هـ) دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦م .
١٩- تفسير القرآن العظيم : أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) تحقيق : محمود حسن ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤ه- ١٩٩٤م .
٢٠- تلخيص البيان في مجازات القرآن : الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن أبي أحمد الحسين بن موسى (ت ٤٠٦هـ) ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
٢١- جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
٢٢- الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني ، وأبي إسحاق إبراهيم أطفيش ، دار الكتاب العربي، القاهرة ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .
٢٣- جواهر الحسان في تفسير القرآن: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي(ت ٨٧٥هـ) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، (د . ت) .
٢٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني : محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، (د . ت) .
٢٥- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط٤ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .
٢٦- خصائص التركيب – دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : د . محمد أبو موسى ، ط٢ ، دار التضامن ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
٢٧- دلائل الإعجاز : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق: د. محمد التنجي ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٥م .
٢٨- الردّ على النحاة : ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) ، تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا، ط١ ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

٢٩- شرح ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١٦ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .
٣٠- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت ، (د . ت) .
٣١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (د . ت)
٣٢- شرح قطر الندى وبلّ الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة، ١٩٦٣م .
٣٣- شرح الكافية الشافية : أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، مكّة المكرّمة ، (د . ت) .
٣٤- شرح الكافية في النحو : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
٣٥- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. هادي نهر ، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م .
٣٦- شرح المفصّل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب، بيروت ، (د . ت) .
٣٧- شعر الراعي النميري : عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل (ت ٩٧هـ) ، دراسة وتحقيق : د . نوري حمودي القيسي وهلال ناجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٣٨- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تحقيق : أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، (د . ت) .
٣٩- صفوة التفاسير : محمد علي الصابوني ، ط٥ ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٦م .
٤٠- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي (ت ٧٤٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
٤١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير : محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ،١٩٧٠م .
٤٢- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين : سليمان بن عمر العجيلي الشافعي (ت ١٢٠٤هـ)، دار الفكر ، بيروت ، (د . ت) .

٤٣- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) : د . خليل أحمد عمايرة ، ط١ ، عالم المعرفة، جدة ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
٤٤- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها : يوسف بن علي بن جبارة الهُذَلي المغربي (ت ٤٦٥هـ) ، تحقيق : جمال بن السيد بن رفاعي الشايب ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ١٤٢٦ه - ٢٠٠٥م .
٤٥- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت ، (د.ت) .
٤٦- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٤٧- لباب النقول في أسباب النزول : جلال الدين السيوطي (ت٩١١ه) ، تحقيق : أحمد عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
٤٨- لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ) دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٧م .
٤٩- مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت ٢١٠هـ) ، تحقيق : د. فؤاد سزكين ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، القاهرة ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .
٥٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : عبد الحليم النجار ، إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
٥١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤١٣ه - ١٩٩٣م .
٥٢- مدارك التنزيل وحقائق التأويل : أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ) تحقيق : إبراهيم محمد رمضان ، ط١ ، دار القلم ، بيروت ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
٥٣- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠م .
٥٤- مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، مطبعة وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٧٥م .
٥٥- معالم التنزيل: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ) ، تحقيق : محمد عبدالله النمر ، ط٤ ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٥٦- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، الهيأة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٧٢م .
٥٧- معاني القرآن : سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : د. عبد الأمير الورد، ط١ ، عالم الكتاب ، بيروت ، ١٩٨٥م .
٥٨- معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج (ت ٣١٦هـ) تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .
٥٩- معاني النحو : د . فاضل صالح السامرائي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩١م .
٦٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، (د. ت) .
٦١- مفاتيح الغيب : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
٦٢- المفصّل في علم العربية : جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، (د . ت) .
٦٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) (مطبوع في حاشية خزانة الأدب) ، مطبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ .
٦٤ - مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥ه) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩م .
٦٥- المقتصد في شرح الإيضاح : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، مطبعة وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٩٨٢م .
٦٦- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د . ت) .
٦٧- المقرّب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. أحمد عبد الستار الجواري ، و د. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦م .
٦٨- المكتفى في الوقف والابتدا : أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) تحقيق : د. جايد زيدان ، مطبعة وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
٦٩- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م .

٧٠- نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ) تحقيق: د . محمد إبراهيم البنا ، ط٢ ، دار الرياض ، الرياض ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
٧١- نحو القرآن:د.أحمد عبد الستار الجواري،مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد،١٩٧٤م ٧٢-
النشر في القراءات العشر : شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ) ، تحقيق: علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ، (د.ت).
٧٣- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ) مطبعة حيدر آباد ، الدكن ، ١٩٧٠م .
٧٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار المعرفة، بيروت ، (د . ت) .

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.